نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٧٥ - ١٧٦ أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢

فى هذا العدد

يواصل هذا العدد الاهتمام بتطورات الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، على الرغم من محاولات دولية تستهدف تشتيت الأنظار عن جرائم الاحتلال الإرهابية وتقاعس الدور الدولى وانحيازاته.

كما يعرض لأهم تطورات الضغوط الأمريكية المتواصلة لتبرير عدوانها المزمع على العراق، فى إطار القرار ١٤٤١، واستمرار تأثير حالة التهديد على الأوضاع الإنسانية العراقية المتدهورة.

وتتركز أراء القراء التى يعرضها باب رسائل القراء على هاتين القضيتين المركزيتين، ولا تخلو بعض الرسائل من سمة الكراهية العنصرية للشعب العربى.

كما يعرض باب الحقوق الاقتصادية للخطوات التى اتخذتها المنظمة لتنفيذ المشروع الإقليمى حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية والذى تنظمه مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ملف العدد ..(٢)
يستعرض الملف التطورات التى تحيط بأوضاع الشعب الفلسطينى وتؤثر على حقوقه المشروعة وخاصة خطة "خارطة التحرك" التى تتبناها المجموعة الرباعية.

السودان ..(٦)
تقرير جديد للمقرر الخاص لحقوق الإنسان فى السودان يتناول فيه أوضاع حقوق الإنسان ومحادثات السلام.

الصومال ..(١١)
مؤتمر الدوريت للسلام والمصالحة يفتح الطريق أمام وقف إطلاق النار ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية.

البحرين ..(١١)
عرض لنتائج أول انتخابات تشريعية منذ علم ١٩٧٣ تدعم الإصلاحات السياسية التى يتبناها ملك البلاد منذ ١٩٩٩.

قطر ..(١٢)
إنشاء لجنة حكومية لحقوق الإنسان فى قطر... والمنظمة تأمل فى السماح بإنشاء جمعيات أهلية أيضاً.

الكويت/العراق ..(٩)
المنظمة تؤكد على مطالبها بإجلاء مصير المرتهنين الكويتيين فى العراق وضرورة شمول العفو العراقى لهؤلاء المرتهنين.

العراق ..(٩)
قرار مجلس الأمن ١٤٤١ هل سيكون نهاية لمأساة الشعب العراقى.. أم بداية لعدوان جديد على العراق؟

الجزائر ..(١٤)
انتخابات محلية وولائية فى الجزائر تكرس سيطرة حزب جبهة التحرير وسط أعمال شغب فى مناطق القبائل ومقاطعة بعض التشكيلات السياسية.

الأردن ..(١٠)
أحداث عنف فى "معان" تثير جدلاً واسعاً حول حقيقتها وما صاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان.

رسائل القراء ..(١٥)

حقوق اقتصادية ..(١٩)

شكاوى ومداخلات ..(٢٣)

أخبار المنظمات ..(٢٦)

فقه التسوية .. وحدود الدور الدولى
حقوق الشعب الفلسطينى
فى خارطة تحرك المجموعة الرباعية

بعد أكثر من خمسة شهور من التبشير ببدء انطلاقها، وأكثر من ثلاثة شهور من أول اجتماع لـــها، تمخضت جهود المجموعة الرباعية المشكلة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى والاتحاد الروسى والأمانة العامة للأمم المتحدة عن خطة جديدة لإنجاز التسوية السلمية للصـــراع الفلســطينى الإسرائيلى تحت مسمى "خارطة التحرك .." والتى من المفترض أن تنتهى بإقامة "دولة فلسطينية".

وتثير خارطة التحرك هذه العديد مـــن التساؤلات التى تتمركز حول مدى تلبيتـــها لحقوق الشعب الفلسطينى التى تكفلها مئات القرارات الصادرة عـــن هيئـــات الأمـــم المتحدة المختلفة والتى يفترض أن تشـــكل المرجعية الناجزة لأى تسوية للصراع.

وتشمل الخارطـــة المذكـــورة ثـــلاث مراحل، تبدأ أولاها بوضع كامل العـــبء على الجانب الفلسطينى تحت مسمى انجـلز إصلاحات السلطة الوطنيـــة الفلســطينية وتطوير بناها المؤسسية، وهو الأمر الـذى شرعت السلطة فى تنفيـــذه قبـــل شـــهور إستجابة للشروط الدوليـــة الجـــائرة مـــع محاولة مواءمتها مع المطالب الفلســطينية القديمة والمتجددة بتحقيق إصلاحات.

غير ان خارطة التحرك التى طرحتـــها المجموعة الرباعية تقـــوم علـــى رؤيـــة الرئيس الأمريكى جـــورج بـــوش بشـــأن الصراع فى الشرق الأوسط والتـــى كـــان أعلنها فى ٢٤ يونيو/حزيـــران المـــاضى، والتى تتبنى أساساً الشـــروط والمطـــالب الإســـرائيلية الهادفـــة لتحقيـــق الأمـــن الإسرائيلى المطلق مع دوام الاحتلال عـبر إنهاء الانتفاضـــة والقضـــاء علـــى بنيـــة المقاومة وإجراء تعديلات هيكلية فى بنيـــة أجهـــزة الأمـــن الفلسطينيـــة وتغييـــرات جوهرية فى مؤسســـات الســـلطة تشـــمل استبعاد دور الرئيـــس الفلســـطينى ياســـر عرفات بغض النظر عـــن كونـــه رئيســـاً منتخباً فى انتخابات فلسطينية حرة ونزيهـــة جرت تحت إشراف ورقابة دوليين.

وقد تجلـــى هـــذا الأمـــر فـــى أولـــى اجتماعات المجموعة الرباعية فى مطلـــع يوليو/تموز الماضى، والتى تقـــرر فيـــها اعتماد ورقة العمل الأمريكية المقدمة مـــن كولن باول وزيـــر الخارجيـــة الأمريكـــى والتى لم تخرج عن جوهر بيان الرئيـــس الأمريكى قيد أنملة.

وجاء تبنى المجموعة الرباعية للرؤيـــة الأمريكية على الرغم من أن بقية أطرافـــها كانوا على رأس الناقدين لبيـــان الرئيـــس الأمريكى، وذلك تبعاً للترحيب الفلســـطينى والعربى بالبيان، مما اصاب حملـــة النقـــد الدولى فى مقتل.

وقد سعت المجموعة الرباعية لاحقاً إلى إدماج المبادرة الدانماركيـــة التـــى تبناهـــا الاتحاد الأوروبى فى مطلع سبتمبر/أيلـــول الماضى والتى تضمنت هدف إقامة الدولـــة الفلسطينية على ثلاث مراحل ولمدة زمنيـــة غايتها ثلاث سنوات، مع تطويعـــها بمـــا يتلاءم والرؤية الأمريكية التى تمتد لخمـــس ســـنوات وتترك قضايا الحل النهائى التى تشمل القدس واللاجئين والسيادة والحـــدود والمستوطنات لنهايـــة المرحلـــة الثالثـــة والأخيرة ولا تقدم تعريفـــاً لمـــا تقصـــده بـــ"دولة فلسطينية"، وما إذا كـــانت هـــذه الدولة المقصورة تتفق وما كفلته القـــرارات الدولية من حق اللشعب الفلســـطينى فـــى تقرير مصيره وإقامة دولته علـــى كـــامل أراضيه المحتلـــة فـــى يونيـــو/حزيـــران ١٩٦٧بما فيها القدس الشريف، أم انـــها، و"هذا هو المرجح"، تقوم علـــى الرؤيـــة الإسرائيلية لدولة كانتونات ناقصة السيادة، منزوعة السلاح، مزروعة بالمســـتوطنات، ومن دون القدس.

لم تكتف المجموعة الرباعية باعتمـــاد الرؤية الأمريكيـــة الصفـــة "الإســـرائيلية المنبع"، ولكنها بـــاتت تطـــالب الســـلطة الفلسطينية بســـرعة إنجـــاز الإصلاحـــات وخاصة فى الجانب الأمنى بحجة كســـب الوقت، بما حول من دورها إلـــى لجنـــة وصاية دولية قادرة علـــى التـــأثير علـــى الطرف الفلسطينى الأضعف الذى دمـــرت مقدراته وبنـــاه التحتيـــة بفعـــل العـــدوان والاحتلال، وهو ما يعكس الرغبة الجامحة للمجموعة الرباعيـــة فـــى اخـــتزال إرادة المجتمع الدولى فى رؤاها وتحركاتها.

ويتجلى عجز المجموعـــة الرباعية فى

مواجهة إسرائيل فى الرفض الواضح لرئيس وزرائها أرييل شارون لتحديد جداول زمنية محددة لمراحل الخطة بما لا يرتب التزاما على الاحتلال، كما ظهر بسفور فى تصريحاته إلى الكنيست فى نهاية أكتوبر/تشرين أول الرافضة لوقف أعمال البناء فى المستوطنات بحجة "التكاثر الطبيعى".

إن الثابت عملاً أن محتوى أى تسوية للقضية الفلسطينية لا بد أن يتسق ومضمون القرارات الدولية والقواعد الواردة بالاتفاقات والمواثيق وكذا الأعراف الدولية، كما أن أى مفاوضات للتسوية لا بد أن يتسق مع ما كفلته القرارات الدولية من حقوق ثابتة ومشروعة للشعب الفلسطينى، وأى خروج عن النص لن يكون سوى خرقاً فاضحاً للقانون الدولى وسلباً لحقوق الشعب الفلسطينى لا يدوم معه عمر أية تسوية.

مسار الإصلاحات

نال التشكيل الوزارى الجديد للسلطة الفلسطينية ثقة المجلس التشريعى فى جلسة فرض الاحتلال الإسرائيلي منع ١٣ من أعضاءه من المشاركة فى الاجتماع، مما دفعهم للمشاركة فى أعمال الجلسة من خلال الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية.

وتضمنت التشكيلة الجديدة تغييراً فى عدد المقاعد وبعض الأعضاء، حيث تلقص عدد مقاعدها من ٢١ إلى ١٩، وضمت خمس وزراء جدد هم سيمر غوشة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مسئولاً عن ملف القدس ومشرفاً على بيت الشرق بدلاً من سرى نسبية الذى يواجه انتقادات واسعة لموقفه من قضية اللاجئين، وضمت أيضاً زهير الصورانى للعدل، وأحمد الشيبى للصحة، وهشام عبد الرازق لشئون الأسرى والمعتقلين، كما ضمت هانى الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وزيراً للداخلية وهو قريب من قواعد الحركة المؤيدة لاستمرار المقاومة فى مواجهة الاحتلال، والذى أعلن فى أول تصريح له عن تعهداته بضمان الوقف الشامل للعمليات الاستشهادية خلال شهرين من انسحاب الاحتلال الإسرائيلي خارج مناطق السلطة، وإفساح حكومة تل أبيب المجال لأفق تقدم سياسى، بما عكس موقفاً مناقضاً لسلفه عبد الرازق اليحيى الذى طالب بوقف كافة أشكال المقاومة والاكتفاء بالتظاهرات، وجعله عرضة لانتقادات واسعة. ويعكس التشكيل رغبة الرئيس الفلسطينى فى كبح جماح الجدل داخل حركة فتح بشأن الحفاظ على استمرار مسار الإصلاحات، وتهدئة قواعد الحركة الرافضة لوقف عمليات المقاومة فى ظل استمرار الاحتلال.

ومن السابق لأوانه تقييم أداء السلطة فى مجال الإصلاحات، وما إذا كان هذا الأداء تلبية للمطالب الداخلية، أم تعاطياً مع الشروط الإسرائيلية التى باتت ترتدى ثوباً دولياً وتستهدف تحقيق الأمن المطلق وإدامة الاحتلال مع التلويح بدولة محتملة، فالخطوات التى اتخذتها السلطة حتى الآن تتسم بالطابع الإجرائى ولم يظهر فى نواحيها التطبيقية المؤجلة مدى اتساقها مع مطلب الشعب الفلسطينى فى إيجاد سلطة قادرة على تأمين حقوقه المشروعة فى التحرر والاستقلال.

ويمكن القول أن السلطة تسعى لإعمال قواعد المواءمة بين المطلبين الداخلى والدولى فى هذه المرحلة دون التطرق إلى منح أحدهما الأولوية على الآخر، خاصة فى ظل الجدل المحتدم خلال سحب الثقة من التشكيل الوزارى السابق وأثناء مداولات تشكيل الوزارة الجديدة.

وإذا كان ذلك يعكس حجم الضغوط التى تتعرض لها السلطة، والتى تتمثل فى الاشتراطات والضغوط الدولية والإقليمية، وفى الضغط العسكرى الإسرائيلى اليومى واستمرار سياسات الحصار والإغلاق والإذلال والتجويع، كما تتمثل أيضاً فى كونها مدانة داخلياً لرفضها تنفيذ مطالب الإصلاح قبل صدور الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وكونها محل نقد البعض لعدم القدرة على إدارة الصراع مع الاحتلال بفاعلية فى مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والميدانية.

غير أن الحوار الذى دار فى القاهرة بين ممثلى حركتى فتح وحماس، إن دل فإنما يدل على اتخاذ مسار المعالجات منحى ضرورة الحوار بين الأطراف الفلسطينية الفاعلة على الساحة، وبوجه خاص فى ميدان المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلى الغاضب.

وتبقى هذه الدلالات قائمة ومن المطلوب توسيع هذا الحوار على مستوى الاستمرارية من ناحية، وعلى مستوى ضم بقية الفاعلين من فصائل منظمة التحرير أو فصائل المقاومة الإسلامية.

وعلى الرغم من مضى التغطيات الإعلامية باتجاه أن الحوار الذى تقوم به حركة فتح يتم كنوع من الوكالة عن السلطة الفلسطينية ويستهدف فى الأساس

وقف عمليات المقاومة أو على الأقل تحقيق قدر من التهدئة، إلا أن عمليات المقاومة اللاحقة على الحوار وتصريحات المتحاورين لا تؤدى إلى هذا المعنى، وتعضد من بشائر تبلور منبر حوارى أول بين القوى الفلسطينية والانتخابات المزمعة مطلع العام المقبل والتى أكد الرئيس الفلسطينى عرفات فى خطابه أمام المجلس التشريعى فى نهاية أكتوبر/تشرين أول أنها ستجرى وفقاً للرؤى الفلسطينية فى الإصلاح وأنها ستشمل انتخابات رئاسية وبلدية ونقابية إلى جانب الانتخابات التشريعية التى تطالب الإدارة الأمريكية بها فقط، وبلور عرفات موقفه من المقاومة عبر دعوته لوقف العمليات الاستشهادية فيما وراء الخط الأخضر، ورغم عدم القدرة على توقع كيفية عقد هذه الانتخابات فى ظل الاحتلال، إلا أنها قد باتت تقتضى من السلطة تحديد انحيازها لصالح المطلب الفلسطينى وأهدافه الوطنية والتفاعل مع القوى الوطنية والقطاعات الشعبية المؤثرة والحث على المشاركة الواسعة لتأمين الجبهة المنشودة للصالح الوطنى الفلسطينى الجمعى فى الصراع مع الاحتلال من أجل التحرر.

التطورات الميدانية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية جرائمها التي تهدف إلي وئد قدرة الشعب الفلسطيني على المقاومة المشروعة؛ وكسر إرادته الهادفة للاستقلال بزعم القضاء على منابع ما تسميه بـ"الإرهاب الفلسطيني" باغتيال قادة الانتفاضة الميدانيين واعتقال من تشتبه في مشاركتهم في أعمال للمقاومة وتدمير منازل الشهداء وتشريد عائلاتهم ونفيهم في بعض الأحيان، كما استمرت في احتجاز الأسرى ورفض الإفراج عنهم في انتهاك لاتفاقيات جنيف، كما زادت من شراسة ردود أفعالها على العمليات الإستشهادية، فقد قامت قوات الاحتلال في ١٧نوفمبر/تشرين ثان بإعادة احتلال مدينة الخليل بالكامل، وقصفت مروحيات إسرائيلية بالصواريخ في وقت متأخر من مساء يوم ١٦منه منطقة خان يونس جنوبي قطاع غزة، ما أسفر عن إصابة عدداً من المواطنين بجروح نقلوا على إثرها إلى المستشفى. وأسفر القصف أيضا عن تدمير المحول الرئيسي للكهرباء الذي يغذي المدينة مما أدى لانقطاعها، وقد استهدف القصف ورشتين تعودان للمواطن محمد خليل فرينة في مدخل بلدة بني سهيلة بخان يونس تستخدم للحدادة وأعمال الخراطة، دمرتا بالكامل بفعل القصف والنيران.

وقد تزامن القصف الإسرائيلي لخان يونس مع احتلال مدينة الخليل بالضفة الغربية بعد يوم واحد من هجوم فدائي فلسطيني أسفر عن مقتل ١٢ إسرائيليا في هذه المدينة، حيث اجتاحتها حوالي أربعين آلية عسكرية إسرائيلية دخلت المدينة من شمالها وجنوبها وتمركزت في مركز سابق للشرطة الفلسطينية وعدد من المنازل، وأعلن ناطق باسم جيش الاحتلال أن الجيش "يعيد الانتشار في المواقع التي انسحب منها قبل أسابيع"،وقامت قوات الاحتلال بعمليات مداهمة واسعة واعتقلت ٤١ فلسطينيا ودمرت ثلاثة منازل. وقال الناطق إن من بين الموقوفين أربعة فلسطينيين مطلوبين لدى إسرائيل. وأضاف أن المنازل الثلاثة التي دمرت كانت تستخدم لإيواء ناشطي حركة الجهاد الإسلامي التي تبنت العملية التي قتل خلالها تسعة جنود إسرائيليين بينهم قائد منطقة الخليل وثلاثة مستوطنين، في حين استشهد منفذو الهجوم الثلاثة.

كما قامت قوات الاحتلال في الخامس عشر من نوفمبر/تشرين ثان بعملية دهم في بلدة الزبابدة شمالي الضفة الغربية أسفرت عن إصابة ناشط في حركة فتح واعتقاله مع سبعة أشخاص آخرين ينتمون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيث قامت وحدة مؤلفة من سلاح المشاة مدعومة بدبابات ومروحيتين باحتلال هذه البلدة الواقعة قرب جنين، وقامت مروحية بإطلاق النار من رشاشاتها الثقيلة باتجاه منزل مما ألحق به أضرار مادية، واعتقلت قوات الاحتلال ناشط في حركة فتح بعد إصابته أثناء عملية الدهم، واعتقلت نشطاء اللجنة الشعبية في مبنى سكني تابع لكلية أميركية موجودة في البلدة، وأوقفت أيضا سبعة فلسطينيين آخرين في بلدات أخرى بالضفة، تلاحقهم إسرائيل بتهمة الضلوع في هجمات مناهضة لإسرائيل.

كما توغلت ما يقرب من خمسين دبابة في حي تل الهوا جنوبي مدينة غزة ووصلت قرب حي الصبرة الذي يقطن فيه الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس بتغطية من الطائرات المروحية الإسرائيلية التي أطلقت نيران رشاشاتها الثقيلة اتجاه أهداف مدنية، حيث أصيب فلسطينيين بجروح، أحدهما من أفراد الشرطة، وأصيب الآخر بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. كذلك استشهد طفل في الثالثة

من عمره على إثر إصابته برصاصة في صدره وشظايا في أنحاء جسمه، وأصيبت والدته بشظايا قذائف أطلقتها الدبابات الإسرائيلية يوم ١٤ نوفمبر/تشرين ثان تجاه منطقة بلوك (ج) بمخيم رفح للاجئين الفلسطينيين جنوبي قطاع غزة. مما ألحق أضراراً فادحة بعدد من المنازل في منطقة بلوك (ج) برفح من بينها أضرار جسيمة في منزل المصري الذي استشهد فيه الطفل". وقال إن قوات الاحتلال الإسرائيلي الموجودة على الشريط الحدودي مع مصر أطلقت عدة قذائف وفتحت النار بكثافة وبشكل عشوائي تجاه المخيم.

ومن ناحية أخرى شنت قوات الاحتلال حملات دهم واعتقال في مدينة نابلس، واعتقلت نحو ٣٠ فلسطينياً معظمهم من ناشطي حركة المقاومة الإسلامية حماس، وقالت مصادر إسرائيلية إن العمليات العسكرية فى نابلس تستهدف خصوصاً ثلاثة مسؤولين محليين لحركة حماس هم محمد حنبلى وناصر عصيدة وعلى عليان. وقامت بقصف مواقع فى رأس العين داخل المدنية وفى البلدة القديمة، وانتشر جنود المشاة فى حى القصبة إضافة إلى مخيمى عسكر وبلاطة المجاورين والقرى الواقعة غربى المدينة. وجرت عملية الاجتياح تحت وابل من القصف العنيف للدبابات الإسرائيلية المدعومة من المروحيات.

منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية تصدر تقريراً منحازا

أصدرت منظمة وواتش حقوق الإنسان الأمريكية تقريراً منحازاً بعنوان "لحظة واحدة تمحو كل شئ": "العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين". وقد وجه التقرير انتقادات غربية لظاهرة العمليات الفدائية، متهماً السلطة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات بإصدار الأوامر بممارسة ما اعتبره التقرير "الإرهاب" والمشاركة فيه بصورة منهجية، متهمة إياه بالتقاعس في اتخاذ إجراءات فعالة للتحقيق مع الأشخاص المسئولين عن هذه الهجمات.

كما أدرج التقرير العمليات الفدائية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي بوصفها جرائم ضد الإنسانية، ودعاتها إلي إجراء تحقيق جنائي مع مسؤولين فلسطينيين مثل الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس.

أغفل تقرير المنظمة الأمريكية الجرائم التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى، والتى تمثل اخطر صور الإرهاب ألا وهو "إرهاب الدولة" الذى تمارسه سلطة الاحتلال بحق الشعب الخاضع للاحتلال دون اعتبار لأحكام اتفاقات جنيف والتى تحظر ما تمارسه إسرائيل من عقوبات جماعية بحق المدنيين والأبرياء، وإغفالها لحقوق الأسرى المحتجزين لديها.

تناسى التقرير أن إسرائيل دولة فريدة من نوعها فى العالم، تقف فوق القانون فلا تخضع للقانون الدولى ولا تلتزم بقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

تجاهل التقرير أن إسرائيل بقيت الدولة الوحيدة فى العالم التى تقنن التعذيب وتشرع له، وأنها الدولة الوحيدة أيضاً التى تمارس القتل والاغتيال بحجة الدفاع عن النفس.

غير أن أخطر ما سعى التقرير إليه هو نزع صفة القداسة عن شهدائنا العرب، وإصراره على تصنيفهم فى إطار المجرمين الذين ارتكبوا جرائم حرب، وفضلاً عن تجاهل التقرير للسجل الحافل لشارون ومعاونيه وهو الأمر الذى لا يمت للمهنية بصلة، فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ترفض الانحياز الواضح للمنظمة الأمريكية وتؤكد حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى الغاشم.

وبلاغ جديد فى بريطانيا ضد شاؤول موفاز

تقدم المحامى العربى "ميشيل عبد المسيح" وعدد من المحامين العرب وآخرين إلى الادعاء العام البريطانى فى مطلع نوفمبر/تشرين ثان بعريضه إدعاء ضد مجرم الحرب الإسرائيلى "شاؤول موفاز" وزير الدفاع الإسرائيلى الحالى ورئيس الأركان السابق والذى تولى عملياً قيادة جرائم الحرب. والجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبتها سلطة الاحتلال الإرهابية بحق المدنيين الفلسطينيين فى مخيم اللاجئين بجنين والبلدة القديمة بنابلس خلال الاجتياح الإسرائيلى نهاية مارس/أذار وأدى لسقوط مئات القتلى.

تسلم الادعاء البريطانى العام العريضة وقبل النظر فيها وأحالها إلى فرع مكافحة الإرهاب بإدارة الأمن البريطانية "سكوتلانديارد" لجمع المعلومات وفحص الوثائق والأدلة المقدمة.

وكان موفاز متواجداً فى بريطانيا لخطة تقديم البلاغ، وما لبث فى أعقابه أن عاد سريعاً إلى تل أبيب، ليتولى حقيبة الدفاع فى وزارة مجرم الحرب "أرييل شارون".

أوضاع وتطورات حقوق الإنسان في السودان
تقرير المقرر الخاص

قدم المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان، غيرهارت بوم، تقريراً جديداً عن حالة حقوق الإنسان فى السودان أمام الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٢.

ركز التقرير على أوضاع حقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى فى النزاع الدائر والسلام والانتقال إلى الديمقراطية والوضع فى دارفور.

وقد سعى المقرر الخاص فى هذا التقرير إلى تقديم نظرة تتسم بالشمول لتطورات أوضاع حقوق الإنسان فى السودان.

وعلى الرغم من أنه لم يتح له الاطلاع على هذه التطورات، فى مناطق النزاع الأهلى، واعتمد على الشهادات التى من غير الممكن تدقيقها، وهو ما رجح لجوءه إلى تناول التطورات فى إطار المبادئ العامة، كما يلى:

أولاً: تناول التقرير مسألة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى أثناء النزاع فى النقاط التالية:-

(١) محادثات السلام

وجاء فيها أن المقرر الخاص تابع باهتمام التطورات الأخيرة لعملية السلام عبر الإيفاد ورحب بالنتائج الإيجابية لجولة محادثات السلام الأولى بكينيا بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وبالتوقيع على (بروتوكول مشاكوس) لاحظ بقلق أن مسألة المجتمع المدنى لم يشملها النقاش إلا بقدر محدود فى الوقت الذى ينبغى أن يكون فيه الحوار شاملاً لارتباط السلام بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٢) العمليات العسكرية

وورد فيها أن المقرر الخاص ظل يتلقى معلومات عن اشتداد حدة العمليات العسكرية وارتكاب كل أطراف النزاع لمجموعة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى واستهداف المدنيين مما أوقع العديد من الضحايا جراء القصف الجوى والبرى.

وهو الأمر الذى تسبب فى نزوح ما بين ١٥٠,٠٠٠ و ٣٠٠,٠٠٠ شخصاً من ولاية غرب أعالى النيل وحدها منذ مطلع العام ٢٠٠٢.

وأشار المقرر الخاص إلى استمرار الحكومة والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان فى حظر المساعدات الإنسانية وإعاقة وصولها إلى المناطق الأكثر حاجة إليها.

وهو ما كان السبب المباشر لزيارة الأمين العام للأمم المتحدة للخرطوم فى يوليو/تموز، كما أكد على استمرار ورود المعلومات حول اعتياد طرفى النزاع على استخدام الألغام الأرضية وممارسة التجنيد الإجباري.

(٣) مسالة البترول

حيث أوضح التقرير استمرار تلقى المقرر الخاص لمعلومات حول حدوث انتهاكات بليغة لحقوق الإنسان تتعلق باستثمار البترول، تهدف إلى تفريغ المناطق الغنية بالبترول من سكانها لضمان السيطرة.

وأشار إلى أن عائدات البترول قد خصصت لمضاعفة العتاد العسكرى، وأن وقف النار فى جبال النوبة قد سمح بإعادة انتشار القوات فى منطقة ولاية الوحدة البترولية مما قاد إلى استعار الحرب وتعريض المدنيين للقتل والنزوح، إذ نزح ما يقدر بحوالى ٨٠ألف مواطن من أقليم روانج بالإضافة لـ٥٠الف من غرب أعالى النيل.

وأبدى فى هذا الصدد "صدمته" من التكتيكات المستخدمة براً وجواً بغرض تطهير الأراضى الغنية بالبترول "من سكانها" وذلك بطردهم من قراهم "وزراعة الألغام الأرضية المضادة للأفراد".

(٤)مسألة الاختطاف

وفيها ورد أن الحكومة أخطرته بالجهود المبذولة لتقوية لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال.

لكنه أشار إلى أنه لم تتخذ خطوات رسمية تجاه مقاضاة مرتكبى جريمة الاختطاف، ولم تعلن سياسة تهدف إلى منع تشجيع المختطفين عن ممارسة الاختطاف.

بينما أشار إلى عودة ٣٣ مختطفاً إلى عائلاتهم بالمناطق تحت سيطرة الحركة الشعبية بناء على تفاهم مع اليونسيف.

(٥)مناطق الحركة الشعبية

بالنسبة للمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، أشار المقرر الخاص إلى أن المعلومات فيما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان هناك "نادرة" وهو ما يبين عدم ورود تفاصيل للحالات بينما لا يستبعد ذلك حدوث انتهاكات فيها. وبناء على معلومات المقرر الخاص فإن تلك المناطق تدار عسكرياً فى ظل تطورات بطيئة فى بناء

المجتمع المدنى.

وفيما يتعلق بعسكرة الأطفال أشار إلى استمرار تسريحهم وفقاً لبرنامج اليونسيف.

ثانياً: تناول التقرير مسألة **الانتقال إلى الديمقراطية**

وأشار إلى عدم تحسن أوضاع حقوق الإنسان بصورة عامة، وأبدى، فى شأن حرية الصحاف أسفه لاستمرار مضايقة الصحفيين بأشكال مختلفة كالاستدعاء الأمنى، والرقابة المسبقة والغرامات المفروضة على الصحف والتى تهدد وجودها، فى الوقت الذى غاب فيه المجلس الوطنى للصحافة.

وعن المشاركة فى الحكم أشار إلى أنه مازال غير مسموح للأحزاب المعارضة بالعمل فى مناخ حر وتواجه عقبات عند ممارسة أنشطتها السياسية.

كما أشار إلى عدم كفالة حرية الأديان، وإلى ممارسة السلطات الحكومية للتمييز ضد المرأة فى مجال العمل.

وفيما يتعلق بقوات الأمن ورد أنها مازالت تعمل فوق القانون وتتمتع بدرجة عالية من الحصانة، وأن تعديلات قانون الأمن الوطنى التى تمت بغرض محاربة الإرهاب، استخدمت فى اعتقال وسجن خصوم الحكومة وكان لها مردوداً سالباً على أوضاع حقوق الإنسان.

بالإضافة لذلك فإن تعديلات قانون الإجراءات الجنائية التى تمت بموجب قرار رئاسى فى يناير/كانون ثان، دعمت سلطات عناصر الشرطة فى مسائل التحقيقات دون رقابة قضائية.

ثالثاً: تعرض التقرير **لانتهاكات حقوق الإنسان الفردية**

وافرد حيزاً للوضع فى دارفور بغرب السودان، إذ أكد تلقيه معلومات تشير إلى سوء الوضع الاقتصادى والاجتماعى وتفشى الصراع بين قبائل الفور والمساليت مع القبائل العربية.

بالإضافة للجفاف الذى فاقم الصراع على الأرض والمرعى، والنتيجة تدمير القرى وارتفاع معدلات النزوح والجريمة وتعريض مليون شخص لخطر المجاعة.

وعبر عن عميق قلقه فيما يختص بإنشاء محاكم الطوارئ الخاصة بدارفور لعدم مطابقتها للمعايير الدولية، واستعرض عشرات الحالات التى تعرض فيها مواطنون للاعتقال التعسفى ولأحكام هذه المحاكم.

وأخيراً اختتم بتوصيات وملاحظات عامة، وتطرق إلى الدور الذى يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فى السلام.

وأعلن عن قناعته بأن التدخل السياسى القوى بواسطة الأمم المتحدة ضرورى وملح لدعم مسيرة السلام، وللحيدة والموضوعية التى تميز أدائها فى مقابل المبادرات الدول الفردية، ولإمكانياتها فى جذب المجتمع الدولى لمساندة السلام.

وفى **شهادته** التى تضمنتها وثيقة صادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان فى ١٢ نوفمبر/تشرين ثان، أضاف المقرر الخاص توصيات جديدة فى ضوء زيارته الأخيرة للسودان ومصر وكينيا، على رأسها أن تقوم أية حلول سلمية على العلاقة بين السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان فى مختلف أبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وجدد مطالبته للحكومة السودانية بإزالة حالة الطوارئ ورفع الحصانة عن أفعال رجال الأمن، ومراجعة قانون الأمن الوطنى، وكفالة احترام الحريات العامة.

من ناحية أخرى وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان **مذكرة تفاهم** ثانية يوم ١٨ نوفمبر/تشرين ثان، جدد فيها الطرفان تعهدهما بالحل السلمى الشامل للنزاع، واتفقاً على عدد من القضايا حول هيكل الحكومة والمشاركة فى السلطة والنظام القضائى وحقوق الإنسان، والتزامهما بأن تكون وحدة السودان الأولوية التى تعمل لها كافة الأطراف أثناء الفترة الانتقالية.

واعترف الطرفان فى المذكرة بالسيادة الوطنية على السودان ممثلة فى شعبه، مع الاعتراف بتطلعات مواطنى "جنوب السودان" فى الحكومة والمستويات الأخرى فى وظائف الدولة واتفقاً على حماية حقوق الشعب السودانى، وحرياته الاساسية، وعقد انتخابات حرة ونزيهة اثناء الفترة الانتقالية وتكوين مجلسين تشريعين، وتمثيل مواطنى الجنوب فيهما.

كما اتفقا على إجراء تعداد سكانى أثناء الفترة الانتقالية، وقيام هيئات مستقلة، ومراجعة الدستور، وتنفيذ اتفاقية السلام، وأيضاً تشكيل حكومة وحدة وطنية أثناء الفترة الانتقالية، وأن تتخذ القرارات الرئاسية على أساس "المشاركة"، وتنفيذ حملة إعلامية فى جميع أنحاء البلاد للترويج لاتفاق السلام.

ومدد الطرفان هدنة وقف إطلاق النار الموقعة فى ١٥ أكتوبر/تشرين أول حتى ٣١ مارس/آذار المقبل، على أن يعودا إلى التفاوض مرة أخرى فى يناير/كانون ثان٢٠٠٣.

انتخابات الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين
تقرير ميدانى للجنة العربية لحقوق الإنسان

أصدرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان تقريراً ميدانيا حول انتخابات الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين، وقام مجلس الهيئة بإعداده للجنة في أكتوبر/تشرين اول.

احتوي التقرير فى بدايته تعريف بالهيئة ودورها في حماية حقوق الإنسان، فهى هيئة أنشئت منذ نحو (٢٢) عاماً ويبلغ عدد الأعضاء المسجلين في لائحتها (٢٣٠) عضواً

ثم انتقل التقرير للحديث عن انتخابات الهيئة ، وأوضح أنها ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها الحكومة من اجل انتخاب النقيب ومجلس مؤيد لها، كما أوردت فقرات مطولة من بعض الصحف المحلية والتي انتقدت عملية سير الانتخابات مثل صحف القلم ومرآة المجتمع والراية والصحيفة والعديد من الصحف الأخرى.

وتناول التقرير أيضاً ممارسات السلطات أثناء عملية الاقتراع، والتى تتمثل في قيام قوات من الشرطة باقتحام قاعة المحكمة العليا التى يدور فيها الاقتراع للحيلولة دون فوز النقيب محفوظ بن تياح ومجموعته بالمجلس.

كما رصد التقرير قيام السلطات بفرض التصويت العلني كوسيلة لممارسة الرقابة على المحامين، إضافة إلى منع بعض المحامين من التصويت.

ويضيف التقرير أن السلطات منعت فرز الأصوات الواردة عن طريق المراسلة أولا رغم أن المادة (٥) من النظام الداخلي للهيئة تؤكد ضرورة فرز الأصوات الواردة عن طريق المراسلة قبل فرز الأصوات الآخرى...

ويؤكد التقرير أن النقيب بتاح حصل على ١٠٣ أصوات وهى نتيجة تؤهله للمنصب لكن المسئول عن عملية الاقتراع أعلن دورة انتخابية اخرى في ٤ يوليو/تموز، الأمر الذى ينطوي على (٥) مخالفات:-

١- أن مسالة انتخاب النقيب قد حسمت بحصول أحد المرشحين على الأغلبية التى ينص عليها القانون في مادتيه٨،٩ ولم يعد هناك سبب لإجراء مرحلة ثانية.

٢- إذا كان هناك داع لمرحلة ثانية، فيجب إجراؤها مباشرة، حسب نص المادة ٥ من النظام الداخلى.

٣- إذا كانت هناك حاجة لمرحلة ثانية، وحل سبب قاهر دون إجرائها فوراً، فإن مجلس الهيئة، او الجمعية العامة المنعقدة، هما المخولان إقراره، والدعوة إليه، وليس مكتب التصويت.

٤- تحديد ٤ يوليو/تموز المقبل مخالف لنص النظام الداخلي الصريح بأن الانتخابات تجري في شهر يونيو، وقد قضت المحكمة العليا اعتماداً على تلك المادة فى قرارها رقم ٩٣/٧٣ بتاريخ ٩٣/٦/٨ ببطلان كل انتخابات تقع قبل يوم ٢٧ يونيو أو بعد يوم ٣٠ منه.

٥- أدوات الاقتراع وكافة المحاضر يسلمها المكتب فوراً لمجلس الهيئة السابق الذى يسلمها بدوره للمجلس المنتخب.

وأورد التقرير رد حكومة موريتانيا على خطاب النقيب بتاح أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذى جاء فيه:

"-إن الانتخابات التى جرت لتجديد نقيب وباقى أعضاء مجلس الهيئة الوطنية للمحامين تم تنظيمها من طرف تلك المؤسسة ولم تتدخل السلطات فيها.

-إن دور الشرطة المذكور اقتصر بالضبط على حماية النظام العام داخل قصر العدالة.

-لم يحصل أي من المرشحين الثلاثة خلال الشوط الأول على الأغلبية المطلقة المطلوبة قانونا."

وقد أبرز التقرير موقف مختلف فاعليات المجتمع المدني المحلي، حيث نددت بما حدث أثناء الانتخابات.

ومن بينها الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا، والاتحاد العام للعمال الموريتانيين، والنقابة الوطنية للمعلمين، ومنتدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان، ومنظمة إنقاذ العبيد.

وعلى الصعيد الدولي اهتم اتحاد المحامين العرب بهذه التطورات، فبادر بإرسال النقيب "بوراوي" لتقصي حقائق ما حدث. كما أصدر المجلس الوطنى لهيئات المحامين الفرنسيين بيانا فى هذا الشأن.

وحذت هذا الحذو منظمات واتحادات وهيئات دولية وإقليمية مثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ولنعمل معا من أجل حقوق الإنسان، وهيئة المحامين في ليون-فرنسا، والاتحاد الدولي لهيئات المحامين ذات التقاليد المشتركة C.I.B واللجنة الدولية للحقوقيين.

(شهر على العفو العراقى العام)

.. المنظمة تؤكد على مطالبها بإجلاء مصير المرتهنين الكويتيين

فى خطوة لقيت قدراً كبيراً من الترحيب وفى نفس الوقت الكثير من الانتقاد والحذر، أصدرت الحكومة العراقية عفواً عاماً وصفته بـ"الشامل" عن "كافة السجناء والمعتقلين والمحتجزين" فى القضايا السياسية وقضايا الحق العام من المواطنين العراقيين والرعايا العرب فى السجون العراقية.

وعلق القرار تنفيذ الإفراج عن المدانين فى جرائم القتل على موافقة ذوى الضحايا، كما علق التنفيذ فى شأن المحكومين بغرامات مالية لحين سدادها.

واستثنى القرار المدانين والمتهمين فى قضايا التجسس لصالح كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حظى القرار بترحيب الدوائر الحقوقية الدولية والعربية، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، غير أن البيانات والتصريحات الصادرة بالترحيب جاءت عاجلة ومقتضبة وتعكس الكثير من الحذر، حيث زيلت هذه البيانات بعدد من المطالب الهادفة للوقوف على مصداقية القرار وإجراءات تنفيذه..

ومن بينها:

- إعمال الشفافية فى التنفيذ.
- ضرورة إنجاز محاكمات المتهمين بالتجسس بشكل عاجل، وبشروط المحاكمة العادلة والمنصفة والعلنية وضمان خلو قائمتهم من المعارضين السياسيين.
- ضرورة إعلان قوائم المدانين فى قضايا التجسس لضمان ذات الهدف.
- إجلاء مصير ١٧ألف مفقود عراقى اختفوا خلال العشرين عاماً الأخيرة.
- ضرورة التأكد من شمول القرار لما نص عليه من إطلاق كافة السجناء العرب، والذى استهدف بالأساس الوقوف على مصداقية التنفيذ لمختلف الجنسيات العربية، وخاصة المرتهنين الكويتيين منذ فترة الغزو العراقى للكويت وحرب الخليج الثانية، والذين تقدر المصادر الكويتية عددهم بستمائة وخمسة أسير كويتى.

وخلال السنوات الماضية قامت العديد من القرائن والشهادات المؤيدة لوجود بعض المرتهنين الكويتيين فى السجون العراقية، ومن بينها مادار من مداولات بشأن بند الحالة بين العراق والكويت خلال القمة العربية الأخيرة فى بيروت/لبنان.

وقد دأبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان خلال السنوات الماضية على مناشدة السلطات العراقية بالتعاون فى حل قضية الأسرى وإجلاء مصيرهم، والنظر إلى قضيتهم فى إطارها الإنساني، وإطار تداعياتها السلبية على حال أسرهم وذويهم.

كما حرصت على التعاون والتنسيق مع اللجان والهيئات الكويتية الشعبية والرسمية المعنية بالقضية لضمان أفضل أداء يمكن أن يقود إلى حل.

غير أن إعلان السلطات العراقية عن إفراجها عن كافة المعتقلين والسجناء العرب فى السجون العراقية، من دون إجلاء مصير المختفين الكويتيين أو الإشارة إلى قضيتهم يعنى تجاهلاً تاماً لهذه القضية، وإصراراً على إكساب القضية الطابع السياسى.

ولذا فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تجدد مناشدتها للسلطات العراقية بالتعاون فى إجلاء مصير المرتهنين الكويتيين، وإطلاق سراح المتواجدين منهم فى السجون العراقية.

القرار ١٤٤١ نهاية مأزق .. أم بداية عدوان على العراق؟

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية مخططاتها الرامية إلي إحكام قبضتها على منافذ النفط في العراق، وحاولت صبغ أطماعها بصبغة الشرعية الدولية عن طريق استصدار قرار من مجلس الأمن يسمح لها بتوجيه ضربة عسكرية للعراق بهدف إطاحة نظام حكمة ناسية أو متناسية أن ميثاق الأمم المتحدة يخلو من أية مبادئ تؤيد تغيير خارجى للنظام السياسي لأية دولة، وبعد مداولات ونقاشات تواصلت لثمانية أسابيع، نجحت الولايات المتحدة في إجبار مجلس الأمن على تبني وإصدار القرار ١٤٤١ بإجماع الدول أعضاء المجلس، بما فى ذلك سوريا.

ويمنح القرار الجديد مفتشي الأسلحة الحق في إجراء عمليات التفتيش في أي مكان في العراق وفي أي وقت، وقد وضع القرار ١٤٤١ العراق أمام المأزق الأصعب بين التنازل عن سيادته على أراضيه بقبول القرار، ودون وجود ضمان بامتناع الولايات المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية، أو رفض القرار وإعطاء الولايات المتحدة تصريحاً بشن الحرب. وقد أصدر المجلس الوطني العراقي

توصيته برفض القرار ووصفه بأنه جائر ومهين للكرامة واختراق للسيادة، لكنه فوض القيادة العراقية فى اتخاذ القرار المناسب في محاولة لإجهاض المخطط الأمريكي، وتأكيداً أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من أن القرار ١٤٤١ لا يخول الولايات المتحدة حق استخدام القوة تلقائياً ضد العراق، إلا أن الولايات المتحدة أكدت أنها لن تنتظر تصديق الأمم المتحدة على القيام بإجراء عسكري في حالة "عرقلة" بغداد لعمل مفتشي الأسلحة.

وقد حدد القرار فترات زمنية محددة يجب على العراق التقيد بها و مدتها ١٥ أسبوعا للحكم النهائي على ما إذا كان العراق يقوم بتطوير أسلحة دمار شامل وصواريخ بعيدة المدى، وقد بدأت هذه الفترة الزمنية في ١٥ نوفمبر/تشرين ثان بقبول القرار والموافقة على عودة المفتشين، وقد أعلن هانز بليكس كبير مفتشي الأسلحة أن أول عملية تفتيش لأسلحة العراق ستتم في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، كما أكد مدير لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة (أنموفيك) على أن مسؤولية البت في قرار حول ما إذا ارتكب العراق "خرقا واضحا" لالتزاماته ببنود القرار لا يعود إليه بل إلى مجلس الأمن الدولي، مؤكداً أن مثل هذا الخرق سيفتح المجال أمام تدخل عسكري، ومن المنتظر أن تستمر المرحلة الثالثة لمدة ٦٠ يوماً ثم تقدم فرق التفتيش تقرير عن تقدم عملها لمجلس الأمن.

ومن ناحية أخرى، قالت واشنطن إن تصدى القوات العراقية لطائراتها سيعد خرقاً للقرار ١٤٤١.

وقد توالت ردود الفعل الدولية والإقليمية والعربية فور صدور القرار، فأكد الأمين العام للأمم المتحدة أن القرار يمنح العراق فرصة جديدة للاستجابة لقرارات مجلس الأمن، وحث القيادة العراقية على تقديم بيانات دقيقة وكاملة عن كافة الجوانب المتعلقة ببرنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ خلال ٣٠ يوماً، كما أكدت العديد من الدول الغربية أن القرار يمهد الطريق لحل الأزمة دون خوض حرب، وقد رحبت بلدان عربية بالقرار وحثت العراق على قبوله، ودعت جامعة الدول العربية إلي التعامل بإيجابية مع القرار مشيرة إلي أن النص الذي تم تبنيه أفضل من المسودات السابقة، خاصة برفض اللجوء الذاتي للعمليات العسكرية، وشدد الأمين العام للجامعة على ضرورة تواجد خبراء عرب ضمن فريق التفتيش عن الأسلحة.

الأردن

مواجهات معان

الضرورة - والدلالات

شهدت مدينة معان التي تقع على بعد مئتي ميل إلى الجنوب من العاصمة عمان، أحداث عنف على إثر فرض قوات الأمن طوقاً أمنياً حول المدينة لتعقب عصابة من الخارجين عن القانون وأصحاب السوابق في قضايا المخدرات والسطو والتي تروّع سكان المنطقة، غير أن مصادر أخرى أكدت أن الحملة التي تشنها قوات الأمن الأردنية تستهدف بالأساس ملاحقة واعتقال نحو عشرين أصولياً إسلامياً بينهم محمد شلبي المعروف باسم "أبو سياف"، الذي نجح في الإفلات من قبضة الشرطة الأسبوع الماضي بعد أن أصيب في تبادل لإطلاق النار. وقد تم فرض حظر التجوال على المدينة وقطع الاتصالات الهاتفية، ودخلت قوات من الجيش الأردني تدعمها المدرعات إلى المدينة لمساندة قوات الأمن، وقامت بسلسلة من عمليات التفتيش والدهم لمنازل المدنية وصادرت أسلحة، كما قامت بقصف المدينة بالمروحيات مستهدفة حي الطور حيث يختبئ بها خمسة قياديين ينتمون لإحدى الجماعات السلفية، وكذلك على حي الإسكان حيث يختبئ أتباعهم، وألقت قنابل مضيئة على منطقة يختبئ بها مسلحون إسلاميون، ودمرت منزل محمد شلبي مسئول المجموعة الإسلامية المسلحة ومساعده خميس أبو درويش. وقد أسفرت المواجهات عن سقوط قرابة خمسة قتلي من بينهم شرطي، واعتقال قرابة الخمسين. وقد أكد بعض شهود العيان أن الجيش الأردني ينفذ حملة اعتقالات عشوائية وأن جثث بعض القتلى مازالت في الشوارع نتيجة للقصف المروحي.

وقد أفادت أجهزة الأمن أنه قد تم إلقاء القبض على اثنين من أبرز الإسلاميين المطلوبين في اليوم الرابع من عملية التمشيط الأمنية وهما خميس إبراهيم أبو شنب وشقيقه عصر إبراهيم أبو شنب. بينما تواصل قوات الجيش والشرطة الأردنية البحث عن ثلاثة قياديين آخرين لتنظيم تقول السلطات إنهم ينتمون إجرامي يقوم أعضاؤه بالاتجار في المخدرات وحيازة الأسلحة بطرق غير قانونية. وذكر مسؤولون أنه قد تم العثور على كميات كبيرة من الأسلحة النارية

والقنابل خلال عمليات تفتيش منازل بمدينة معان، وكشفوا عن العثور على مصنع لإنتاج المتفجرات أسفل منزل يخص واحداً من المشتبه بهم.

على صعيد آخر أسست أحزاب المعارضة بما فيها الأحزاب الإسلامية لجنة للحوار مع الحكومة بشأن سبل احتواء أحداث معان، عبر القيام بمساع حميدة وستقوم اللجنة برفع مذكرة إلي العاهل الأردني، وقد رحب المسؤولون بالوساطة، إلا أنهم أكدوا في الوقت ذاته ضرورة اعتقال الخارجين عن القانون.

وقد شهدت الساحة الأردنية جدلاً واسعاً بشأن حقيقة أحداث معان، حيث ذهبت غالبية التفسيرات إلى أن السلطات استهدفت توجيه ضربة وقائية لمنع أعمال عصيان مدنى محتمله فى حال العدوان الأمريكى المرتقب على العراق، وخاصة فى المدينة التى شهدت أهم الاضطرابات المدينة فى المملكة فى السنوات العشر الماضية.

الصومال

مؤتمر الدوريت للسلام والمصالحة ينجح فى وقف إطلاق النار

وقعت الفصائل الصومالية المتحاربة اتفاقاً مبدئياً، يوم ٢٧ أكتوبر/تشرين أول، بوقف إطلاق النار فى كافة أنحاء البلاد، وذلك فى ختام مؤتمر المصالحة الوطنية المنعقد ببلدة "الدوريت" بكينيا منذ ١٥ أكتوبر/تشرين أول تحت رعاية السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف(الايفاد).

ويعتبر الاتفاق الذى وقعه أكثر من ٢٠ فصيلاً صومالياً بينهم الحكومة الانتقالية، المرحلة الأولى نحو اتفاق سلام شامل، ووقف إطلاق النار والأعمال العدائية فى كل أنحاء الصومال، وتشكيل حكومة فدرالية فى مرحلة لاحقة بعد تشكيل لجنة فنية تضع جدول أعمال لمحادثات سلام، وأخرى لصوغ دستور، وثالثة لبرنامج نزع السلاح.

ويعد التوقيع على وقف إطلاق النار هذه المرة نجاحاً لهيئة (ايفاد) فى كسر دائرة العنف والمنافسة الدامية بين الفصائل الصومالية على السلطة منذ بدء الحرب الأهلية عام ١٩٩١، وذلك فى أعقاب فشل المؤتمرات العديدة السابقة فى بلوغ هذا الهدف. هذا وقد وقع على الاتفاق أيضا ممثلون عن كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

وفى إشارة تدل على عزم الصوماليين على إنهاء الحرب، تدشينهم للمرحلة الثانية من مفاوضات السلام والمصالحة والتى بدأت بعد أقل من أسبوع من الاتفاق على وقف النار (١ نوفمبر/تشرين ثان)، بحضور الرئيس الكينى الذى تستضيف بلاده المفاوضات، وأكد ممثلو الفصائل والحكومة الانتقالية التى مثلت فى المؤتمر باعتبارها أحد الفصائل، فى كلماتهم عند بدء المرحلة الثانية، تصميمهم على العمل لتحقيق المصالحة فى هذا المؤتمر والذى يتوقع أن تستمر مرحلته الثانية حوالى أربعة اشهر، تتشكل فى نهايتها حكومة وطنية فدرالية، ويصادق خلالها قادة الفصائل على دستور جديد للبلاد.

ويزيد من احتمال نجاح مؤتمر (الدوريت) للمصالحة هذه المرة عدم اعتراض أثيوبيا التى تدعم الفصائل المعارضة للحكومة الانتقالية عليه، بل رحبت به وبوقف إطلاق النار وأعلنت العزم على ألا يفشل المؤتمر. وكانت الحكومة الانتقالية الصومالية المشكلة عام ٢٠٠٠، تعتبر أثيوبيا دولة معادية وغير محايدة إزاء النزاع فى الصومال مما دعاها للاعتراض على وساطة هيئة (الايفاد) فى مايو/آيار لكون أثيوبيا طرفاً فيها، إلا أنها تراجعت أخيراً وقبلت الوساطة دون شروط.

البحرين

نتائج إنتخابات مجلس النواب، وحكومة جديدة

فاز ممثلو الجمعيات الإسلامية السنية والشيعية بـ١٩ مقعداً من أصل أربعين تشكل مجمل مقاعد مجلس النواب البحرينى المنتخبة لأول مرة منذ عام ١٩٧٣. وحصل المرشحون المستقلون- ١١ من السنة وسبعة من الشيعة – على ١٨ مقعداً، في حين حصل الليبراليون- سنيان وشيعي – على المقاعد الثلاثة المتبقية في البرلمان في حين لم تفز أي من المترشحتين الباقيتين في المرحلة الثانية من المرشحات الثماني الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات.

وينتمي ١٥من ممثلى الجمعيات الإسلامية الـ١٩ الذين فازوا بالانتخابات للسنة بينهم سبعة من جمعية المنبر الوطنى الإسلامي (إخوان مسلمون) وسبعة سلفيون وواحد من جمعية ميثاق العمل الوطني ، أما الأربعة الآخرون فمن الشيعة الذين ينتمون إلى جمعية الرابطة الإسلامية.

وبهذه النتائج يفوز السنة بأغلبية المقاعد بحصولهم على ٢٨ مقعداً في البرلمان، تاركين ١٢ فقط لمنافسيهم الشيعة.

ويري المراقبون أن السبب يعود إلي مقاطعة أربع جمعيات سياسية شيعية للانتخابات، وهى الوفاق الوطنى الإسلامية، والعمل الوطني الديمقراطي- والتجمع القومي الديمقراطي والعمل الإسلامي.

وكانت الجمعيات الأربع قررت مقاطعة الانتخابات احتجاجا على تعديل أدخل على دستور عام ١٩٧٣ يقضى بسلطات تشريعية متساوية للمجلس المنتخب ومجلساً آخر يعين ملك البحرين حمد بن عيسي آل خليفة أعضاءه. يشار إلي أنه بغياب الجمعيات السياسية الشيعية الأربع لا يتمتع معظم أعضاء البرلمان الذين تم انتخابهم بأي ماض سياسي.

وتفيد أرقام أعلنتها السلطات البحرينية أن نسبة المشاركة بلغت ٢ر٥٣% ، ويبلغ عدد سكان البحرين حوالى ٦٥٠ ألف نسمة بينهم ٣٧٨ ألف بحريني.

ومن المقرر أن يعين ملك البحرين الأعضاء الأربعين في مجلس الشورى قبل نهاية شهر نوفمبر/تشرين ثاني، بينما سيبدأ البرلمان بمجلسيه أعماله في ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

يشار إلي أن هذه الانتخابات التشريعية، وتعد تتويجاً للإصلاحات السياسية التى بدأتها البحرين عقب استلام الشيخ حمد بن عيسى للحكم في ١٩٩٩.

وقد أصدر ملك مرسوما ملكياً عين بموجبه أعضاء الحكومة البحرينية الجديدة التى عهد تشكيلها إلى رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وقد حافظ معظم الوزراء الرئيسيين فى الحكومة التى استقالت على مناصبهم، وانضم إليها ستة وزراء جدد بينهم قيادى سابق فى المعارضة الشيعية.

جيبوتى

الإعلان عن

تأسيس حزبين جديدين

أعلن فى جيبوتى خلال الشهرين الأخيرين عن تأسيس حزبين جديدين، الأول باسم "الاتحاد الديمقراطي من أجل العدالة" بزعامة "إسماعيل جيدى حربه" الذى شغل فى السابق منصب مدير ديوان رئيس الجمهورية منذ الاستقلال(١٩٧٧) حتى عام ١٩٩٦) حين انضم إلى الجناح المنشق عن الحكومة، والحزب الثانى هو "التحالف الجمهورى من أجل التنمية" بزعامة أحمد دينى أول رئيس وزراء بعد الاستقلال، والذى كان قد استقال بعد فترة وجيزة وأسس "جبهة إعادة الوحدة الديمقراطية" (فرود) والتى نفذت عمليات عسكرية فى شمال البلاد عام (١٩٩١).

ويذكر أن هذه التطورات تتزامن مع انتهاء المدة المحددة لتأسيس الأحزاب إذ نص الدستور المصادق عليه فى استفتاء شعبى عام فى سبتمبر/أيلول عام ١٩٩٤ على تحديد الأحزاب السياسية بأربعة فقط.

وتأتى هذه التطورات والبلاد على أعتاب انتخابات تشريعية تجرى مطلع العام ٢٠٠٣ لانتخاب أعضاء البرلمان البالغ(٦٥) مقعد، إلا أن الحزب الحاكم "التجمع الشعبى من أجل التقدم" يظل الأوفر حظاً فى هذه الانتخابات نظراً لما له من تنظيم كبير وتغلغل فى كل أجهزة لدولة، إضافة إلى أن الأحزاب الأخرى تشهد نزاعات وانشقاقات داخلية.

قطر

لجنة للدفاع عن حقوق الإنسان

أصدر أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة بن حمد أل ثان فى ١٢ نوفمبر/تشرين ثان مرسوماً أميرياً بإنشاء لجنة حقوقية ستكون أول هيئة للدفاع عن حقوق الإنسان في البلاد. نص المرسوم على أن تعمل اللجنة التى أطلق عليها اسم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تحقيق الأهداف الواردة فى الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرياته.

وستكلف اللجنة التى ستجتمع شهرياً وكلما دعت الضرورة النظر فى التجاوزات واقتراح سبل معالجتها وتفادى وقوعها ورصد ملاحظات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان في قطر والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها.

وشدد المرسوم على ضرورة تعاون اللجنة التى ستضم خمسة أعضاء على الأقل يمثلون المجتمع المدني مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الوعى والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته وأوضح المرسوم أن أعضاء اللجنة سيتم اختيارهم لثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المهتمين بحقوق الإنسان، إلى جانب ممثل عن كل من وزارت الخارجية والداخلية والخدمة المدنية والإسكان والعدل والصحة والتعليم والأوقاف والمجلس الأعلى للأسرة.

وتأتى موارد اللجنة من التبرعات والإعانات والمنح والهبات والوصايا، ويفترض ان ترفع اللجنة التى دعا المرسوم الأميرى الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة إلى التعاون معها ومدها بالمعلومات والبيانات اللازمة تقريراً يضم ملاحظاتها إلى مجلس الوزراء مرة كل ثلاثة أشهر أو عندما يطلب منها ذلك.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بهذه الخطوة فإنها ترجو أن يعقبها خطوات أخرى تسمح بإقامة منظمات أهلية لحقوق الإنسان لتفعيل دور المجتمع المدنى فى هذا المجال.

اليمن

ملاحقة مستمرة لأعضاء القاعدة ... واعتقالات اكثر من ١٠٠ شخص في إطار مكافحة الإرهاب

أعلنت السلطات اليمنية أنها تواصل تحقيقها في سبب انفجار سيارة كانت تقل سبعة أشخاص يشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة في محافظة مأرب شرق البلاد في ١٠ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢، لكنها رفضت التعليق على أنباء تفيد بأن السيارة دمرت بصاروخ أطلق من طائرة أمريكية من دون طيار، وقالت المصادر الصحفية أن من بين القتلى على الحارثى الملقب بأبي على ومحمد حمدى اللذين تلاحقهما السلطات اليمنية، وأن الخمسة الباقين الذين لقوا مصرعهم داخل السيارة يشتبه أيضا بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة.

وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت حوالى ١٥٠ عسكرياً إلى اليمن.

وقد صرح أحد شيوخ القبائل أن خبراء عسكريين أمريكيين شوهدوا في الأيام الأخيرة في منطقة صحراوية قرب مأرب على بعد ٢٠٠ كم شرقي صنعاء فى المنطقة التى وقع بها الحادث.

وورد في صحيفة نيويورك تايمز نقلاً عن مسؤولين أمريكيين بارزين إن الهجوم الصاروخى على سيارة فى اليمن والذى قتل فيه ستة يشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة، تم تنفيذه وفقاً لسلطات موسعة منحها الرئيس بوش لوكالة المخابرات المركزية CIA العام لمحاربة ما تسميه واشنطن (الإرهاب).

وقالت أجهزة الاستخبارات اليمنية أنها اعتقلت ١٠٤ شخص يشتبه فى ممارستهم نشاطات إرهابية، وقال الرئيس اليمني في تصريحات لمصادر إعلامية أنه سيضمن سلامة أعضاء القاعدة فى البلاد "إذا تابوا وكفوا عن أعمالهم الشريرة فى حق الوطن"، وأن يتخلوا عن أساليب العنف التى يلجأون إليها لأنها تلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الوطنى والأمن والاستقرار وتسئ للوطن ومصالحه.

المغرب

حريق سجن الجديدة يعيد فتح ملف السجون

قتل (٥٢) سجيناً وأصيب حوالى (١٠٠) آخرين فى حريق اندلع مطلع نوفمبر/تشرين ثان فى سجن "سيدى موسى" بمدينة الجديدة على بعد ٢٠٠كلم من الرباط العاصمة، ويعد هذا الحادث لثالث من نوعه فى غضون بضعة شهور – والأسوأ فى تاريخ السجون المغربية.

وتشير التحقيقات الأولية إلى أن سبب الحريق نتج عن ماس كهربائى اتصل بعبوات الغاز مما أدى إلى وقوع سلسلة من الانفجارات، وزاد من عدد الضحايا اندلاع النيران فجراً واكتظاظ السجون بأكثر من طاقته الفعلية، إضافة إلى غياب حراس السجن وتقاعسهم عن اتخاذ إجواء سريع، مما أدى إلى تفاقم حدة المشكلة.

وقد أثار هذا الحادث موجة من الغضب داخل أوساط الجمعيات الحقوقية، رغم دعوتها السابقة للسلطات مراراً إلى تحسين أحوال السجون، واعتبرت معظم الجمعيات أن ما حدث يشكل مأساة ناتجة عن نقص الصيانة وإهمال إدارة السجون والسلطات المحلية.

ويذكر أن سجن "سيدى موسى" المخصص للسجناء الجنائيين وفقاً للمصادر الحقوقية به نحو ١٦٠٠ سجين فى حين أنه يتسع لـ٨٠٠ سجين فقط، لكن وكالة الأنباء الرسمية ذكرت أنه يتسع لألف فيما يؤوى ١٣١٣ سجيناً، وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن عدد السجناء والمعتقلين ارتفع خلال السنوات العشرة الأخيرة من ٣١٢٣٠ إلى ٥٧٣٠٨ عام ٢٠٠١، كما تستقبل السجون كل عام ٥٠٠٠ سجين جديد رغم أن البنية التحتية الموجودة لا تستطيع استيعاب هذه الأعداد.

وعشية الحادث سارعت السلطات إلى فتح باب التحقيق لمعرفة الأسباب الحقيقية وراءه، وتم تخصيص قطعة من الأرض مساحتها(٧) هكتار لبناء سجن جديد للتخفيف من مشكلات الاكتظاظ. والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تناشد السلطات المغربية سرعة اتخاذ الإجراءات التى من شأنها منع تكرار مثل هذه

الحوادث وتطالبها بسرعة إجراء التحقيقات اللازمة ونشر نتائجها على الراى العام، وتطالبها -أيضاً- بتحسين أوضاع السجون فضلاً عن السجناء

تونس

تأسيس حزب جديد للمرة الأولى منذ نهاية الثمانينيات

فى تطور إيجابى، أعلن عن تأسيس حزب"التكتل الديمقراطى من أجل العمل والحريات" وهو الأول منذ العام ١٩٨٨ ليرتفع بذلك عدد الأحزاب المرخص لها إلى (٨) أحزاب، ويرأس الحزب الجديد الدكتور مصطفى بن جعفر أحد مؤسسى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضة، وكان "التكتل" عضواً فى تحالف ضم كل من "الحزب الديمقراطى التقدمى" و"المؤتمر من أجل الجمهورية" وهو حزب غير معترف به.

الجزائر

انتخابات محلية وولائية تكرس سيطرة حزب جبهة التحرير

شهدت الجزائر خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول انتخابات محلية وولائية هى الثالثة منذ الانتخابات التشريعية التى جرت فى يونيو/حزيران ١٩٩٠ وأسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد وما تلى ذلك من إلغاء نتائج هذه الانتخابات.

بلغ عدد المرشحين ٢٤١١٥٢ وتنافسوا على عضوية ١٥٤١ مجلساً بلدياً و(٤٨) محلياً ولائياً، انقسم هؤلاء المرشحون بين (٢٢)حزباً و٢٨٨ قائمة حرة وتحالف واحد فى انتخابات المجالس البلدية، فى حين شاركت فى انتخابات مجلس الولايات (٢٥) حزباً و(٢٧) قائمة حرة وتحالف واحد.

قاطعت الانتخابات ثلاث تشكيلات سياسية هى: التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(بربرى) والتحالف الوطنى الجمهورى والحركة الديمقراطية الاجتماعية، فضلاً عن تنظمات العروش البربرية "التاجمعت".

وقد سبقت الانتخابات موجة من الاحتقان السياسى حيث أبدت مختلف القوى السياسية الأساسية مخاوفها من حصول تزوير، كما اشتكى العديد من المرشحين فى بعض الولايات من تسرب الأوراق الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير. وعشية الانتخابات حدثت مواجهات بين قوات مكافحة الشغب ومتظاهرين فى مناطق البربر وازدادت حدة هذه المواجهات مع إعلان ناشطون فى تنسيقات العروش بمعاقبة كل من يشارك فى هذه الانتخابات، مما دفع السلطات إلى إغلاق الكثير من مراكز الاقتراع فى ولايتى تيزى أوزو وبجاية، كما وجه الرئيس بوتفليقة انتقادات إلى اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات وحثها على تقديم الأدلة المادية فى كل حالة تزوير وتعهد بإنزال أقصى العقوبات بكل من يثبت تورطه فى التزوير بعد أن تم تسجيل حالات تزوير فى عدد من الولايات يعتقد بأنها من تدبير مسئولين محليين.

وبلغت نسبة المشاركة - وفقاً للأرقام الرسمية - أكثر من ٥٠%، وقلت هذه النسبة فى منطقة القبائل، ففى ولاية بجاية فبلغت ١٥,٦% أما ولاية تيزى أوزو فبلغت ٧,٤٧%.

واستطاعت جبهة التحرير حصد غالبية المقاعد حيث اكتسح المجالس البلدية بحصوله على ٤٨٧٨ مقعداً من مجموع ١٣٣٢٩ مقعد، كما سيتولى الحزب إدارة ٦٦٨ بلدية من مجموع ١٥٤١ بلدية، فى حين جاء التجمع الوطنى الديمقراطى فى المرتبة الثانية بحصوله على ٢٨٢٧ مقعد وتولى إدارة ١٧١ بلدية، تلته حركة الإصلاح الوطنى الإسلامية التى أكدت عودتها القوية بـ١٢٣٧ مقعد و٣٩ بلدية، وتراجعت حركة مجتمع السلم الإسلامية إلى المرتبة الرابعة بـ٦٨٩مقعد و٦٩ بلدية، وجاءت جبهة القوى الاشتراكية سادسة فى الترتيب بنحو ٦٨٤ مقعد و٦٥بلدية ثم الأحرار بـ٦٦٩ مقعد و٧٧بلدية.

أما على مستوى المجالس الولائية "الولايات" فاستطاع حزب جبهة التحرير الحصول على ٧٩٨ مقعداً مما يؤهله لإدارة ٤٣ ولاية من مجموع ٤٨ ولاية، فى حين حصلت حركة الإصلاح على ٣٧٤ مقعد وتتولى إدارة ولاية سكيكدة، ثم التجمع الوطنى الديمقراطى حصل على ٣٣٦ مقعد لن يكون له الحق فى إدارة أى ولاية، أما ولايتى القبائل (تيزى أوزو وبجاية) فسوف يديرهما حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آية احمد، فى حين بقيت ولايتين محل تنازع بين جبهة التحرير مع التجمع الديمقراطى (ادرار) ومع حركة الإصلاح.

تناولت رسائل القراء التى تلقتها المنظمة مؤخراً عدة موضوعات كان أهمها التطورات المتعلقة بالعراق وإصرار الإدارة الأمريكية على الاستمرار فى مواقفها المتشددة، كما توالت الرسائل التى تعلق على القضية الفلسطينية واحتمالات تطورها فى المستقبل بعد انهيار الائتلاف الحاكم فى إسرائيل والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة فى مطلع ٢٠٠٣ ومصير المقترحات الأمريكية التى أطلق عليها "خريطة الطريق" كما وردت عدة رسائل تتعلق بالنظرة العنصرية التى تسود الآن فى المجتمع الأمريكى تجاه العرب والمسلمين.

وفيما يلى نعرض بإيجاز لبعض هذه الرسائل:-

١- **رسالة** من المواطنة الأمريكية "**جوليت نيكلسون**" تعبر فيها عن قلقها البالغ تجاه السياسات الخارجية التى تتبعها إدارة الرئيس بوش واثرها على الولايات المتحدة. وتشير كاتبة الرسالة إلى أن الإدارة الأمريكية تحاول أن تقنع الشعب الأمريكى بأن الإرهاب سوف يقضى عليه إذا تم توجيه ضربة للعراق وتحدد فى نفس الوقت أن العدو القادم بعد العراق سيكون كوريا الشمالية ثم إيران وهكذا.. واخيراً رددت الإدارة الأمريكية أن أسلمة بن لادن قد تمكن من وضع يده على أسلحة دمار شامل، وتحاول الإدارة الأمريكية أن تجعل الشعب الأمريكى يعيش فى ظل توتر أعصاب وخوف مستمر فى هذه المرحلة التى تسبق انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى حتى يصوت لحزب الرئيس بوش وتقول كاتبة الرسالة أن هذه السياسة ضيقه الأفق قد تتسبب فى خلق أوضاع عالمية لا يمكن التحكم فيها وقد تؤدى إلى المزيد من المعاناة للشعب الأمريكى لأنها سوف تفجر مشاعر الغضب بين الشعوب ضد أمريكا مما سيهدد شعبها ومصالحها فى الداخل والخارج.

وتمضى كاتبة الرسالة فتقول"أن الإدارة الواعية التى تستحق الاحترام والتأييد هى تلك التى تعمل على كسب الأصدقاء وليس كسب المزيد من الأعداء، والتى تحاول العمل من أجل جعل العالم الذى نعيش فيه أكثر عدلاً وأكثر أمناً بدلا من تحويل العالم كله إلى ساحة للفوضى والكره الذى يولد العنف والإرهاب.

٢- **رسالة** من مواطن أمريكى من أصل عربى"**م.ف**" يعلق فيها على ما نشر عن وثيقة أمريكية بعنوان "خريطة الطريق" تتضمن اقتراحات أمريكية على ثلاث مراحل لحل النزاع الفلسطينى/الإسرائيلي يقول فيها أنه مندهش من قيام مساعد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة إلى الدول العربية للحصول على تأييدها لهذه الوثيقة، خصوصاً بعد أن نشرت الصحف الإسرائيلية إن شارون رفضها عندما قدمت له خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، بل أن شارون ذكر لصحفى إسرائيلى أنه لم يهتم حتى بقراءة الوثيقة. ويضيف كاتب الرسالة بأن هذه الوثيقة لن يكتب لها النجاح بسبب رفض شارون مجرد التفكير فى حل سلمى أو سياسى، كما أن حزب الليكود الذى ينتمى إليه سبق أن رفض تماماً إقامة الدولة الفلسطينية فى المستقبل. ويتسائل كاتب الرسالة عن سبب طرح هذه الوثيقة فيقول أن على العرب أن يدركوا أنها مجرد خديعة من الولايات المتحدة وإسرائيل للإيحاء بأن هناك محاولة أمريكية جادة لحل النزاع العربى-الإسرائيلى لكسب الوقت وخلق المناخ الذى يسمح لبوش أن يقوم بحربه ضد العراق والقضاء على نظام صدام حسين.

٣-**رسالة** من مواطن سويدى يهودى"**جادعون جروسمان**" يقول فيها أنه ولد فى إسرائيل ويقيم حالياً فى السويد بصفة مؤقته ويعلق فى رسالته على الوضع الحالى فى إسرائيل فيشير إلى أن حكومة شارون - بن اليعازر- بيريز، التى تفككت أخيراً، قد قادت إسرائيل إلى مأساة سياسية وعسكرية واقتصادية غير مسبوقة فى تاريخ إسرائيل. ويصف هذه الحكومة بأنها استولت على أموال الفقراء وصناديق التأمينات لتمويل حربها ضد الشعب الفلسطينى ومن أجل توسيع المستعمرات وبناء مستعمرات جديدة ولم تستطيع أن تحقق للشعب الإسرائيلى السلام الدائم ونجحت فقط فى أن تحقق كل العوامل التى تؤدى إلى الحروب الدائمة.

ويمضى فى رسالته فيقول أنه يدعو الشعب الإسرائيلى إلى عدم انتخاب شارون أو بن اليعازر لرئاسة الوزارة

لأنهما تسببا فى كارثة للشعب الإسرائيلى وأن الأوان قد حان لاختيار شخصية تعمل بصدق وإخلاص من أجل التوصل إلى سلام دائم لأن الشعب الإسرائيلى يميل الآن إلى نبذ الحروب والتوجه للسلام.

ويختتم رسالته قائلاً: أن الوقت الحالى هو الوقت المناسب تماماً لقوى السلام فى إسرائيل للتحرك واستعادة مواقفها التى فقدتها منذ تولى شارون رئاسة الوزارة.

٤- كتب المواطن الفلسطينى "أ . ش" رسالة بعنوان "مؤامرة الصمت" قال فيها أن قوات الاحتلال الإسرائيلى بتعليمات من "شارون" تقوم بعملية ابادة للشعب الفلسطينى تعتبر "هولكوست" حديثه ينقصها فقط غرف الغاز. ويضيف أنه مهما كانت الاتهامات الموجهة إلى الشعب الفلسطينى فإن ذلك لا يستدعى القيام بإبادة شعب بأكمله وأهانته وتدمير كل مقومات حقه فى الحياة الكريمة.

وبعد أن وجه المواطن الشكر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لما تقوم به فى نشراتها وبياناتها من فضح هذه السياسة وإعلام الرأى العام العالمى بالانتهاكات الإسرائيلية أضاف بأن ما يدعو إلى الأسف والاشمئزاز هو ذلك الصمت العالمى وقبول الأمر الواقع من جانب المجتمع الدولى لهذه الجريمة التى تذكر العالم بجرائم عديدة ارتكبت فى حق الإنسانية كان أكثرها إدانة ما قامت به القوات النازية عند احتلالها للعديد من الدول الأوروبية.

ويمضى المواطن فى رسالته فيقول أن الشعب الفلسطينى الصامد لديه الآن قناعة تامة بأن هناك مؤامرة صمت دولية تشارك فيها للأسف الشديد دول تعد من أقرب المقربين لفلسطين العربية. وينهى رسالته قائلاً: "لا تغسلوا أيديكم من الدم الفلسطينى فإن ذلك لن ينفع لأن التاريخ لن يرحمكم وسوف يذكر دائماً أن هذه الدماء الطاهرة ستبقى آثارها على أيديكم إلى الأبد".

٥- وصلت المنظمة **رسالة** "غير موقعه" من مواطن إسرائيلى يقول فيها أن جندى إسرائيلى اسمه "**إيجال برونر**" حكم عليه بالسجن لرفضه الخدمة فى الجيش الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية التى أعيد احتلالها، وكان من الطبيعى أن ينقل مع زملائه الذين حكم عليهم فى نفس القضية إلى السجن الحربى لتنفيذ العقوبة إلا أن قائد فرقته "شالومو يروشلامى" رفض ذلك وأمر ببقائه فى معسكر احتجاز حربى مخالفاً بذلك تعليمات الجيش الإسرائيلى وقوانينه. ويضيف بأن "ايجال" يقوم بأعمال شاقة تبدأ فى السادسة صباحاً وحتى التاسعة مساءاً وغير مسموح له التحدث مع أحد ويعامل معاملة سيئة.

ويرجع السبب فى ذلك إلى أن "ايجال" عندما رفض أداء الخدمة فى الأراضى الفلسطينية وجه رسالة إلى رئيس الأركان الإسرائيلى يرفض فيها أداء الخدمة العسكرية فى الأراضى الفلسطينية لأنه لا يريد أن يساهم فى إعادة احتلالها وتعذيب وتشريد سكانها ولشعوره أيضا بأنه لن يكون قادراً على تنفيذ المذابح التى يأمر بها شارون ووزير دفاعه ورئيس أركان الجيش الإسرائيلى. كما عبر "ايجال" فى رسالته عن رفضه للمصير المظلم للشعب الإسرائيلى إذا ما تم تنفيذ مخططات شارون ومعاونيه.

ويقول كاتب الرسالة أن "ايجال" يعلق الأن لكتابته هذه الرسالة التى أرسلها من منطلق شعوره بصحوة الضمير.

ويختتم كاتب الرسالة فيقول "ان الجميع فى الغرب يتشدق من إسرائيل هى قمة الديمقراطية فى الشرق الأوسط لأنهم لا يعرفون واقع إسرائيل من الداخل. ان من يتابع قضية "ايجال" سوف يدرك أن فى إسرائيل واقع مر تنتهك فيه الحقوق وتغيب عنه كل معنى للديمقراطية.

٦- **رسالة** من مواطنة أمريكية من أصل فلسطينى "د . ر" تقول فيها أنها تحمل جواز سفر أمريكى مكتوب فيه "أن الحكومة الامريكية تطلب من كل الدول تسهيل مرور حامل الجواز وأن تعطيه الحماية اللازمة". وتضيف أنها تعرضت عند مغادرتها مطار تل أبيب إلى مصاعب عديدة تشير إلى عدم احترام السلطات الإسرائيلية لحامل جواز السفر الأمريكى طالما أنه من أصل فلسطينى.

وتشير الرسالة إلى أن صاحبتها ذهبت إلى فلسطين للتطوع فى مدينة نابلس لمساعدة سكان معسكر عسكر الجديد الذين يعانون من أزمات نفسية نتيجة لما تعرضوا له من إهانات إسرائيلية ومن سياسات التجويع نتيجة الحصار الذى تفرضه إسرائيل على سكان هذا المعسكر. وتضيف أن تخصصها العلمى يساعدها على معالجة هذه الأزمات النفسية.

وتصف كاتبه الرسالة ما عانته عند مغادرتها إسرائيل للعودة إلى الولايات المتحدة فتقول أن حقائبها فتشت لمدة ساعتين، ثم تعرضت للتحقيق لمدة ساعتين

وأعقب ذلك قيام مجندة إسرائيلية بتفتيشها ذاتياً ثم سمح لها بالتوجه إلى الطائرة ولكنها فوجئت مرة أخرى قبل ركوب الطائرة بجندى إسرائيلى يطلب منها إبراز وثيقة أطلق عليها "التوزره" وعندما أبلغته أنها لم تسمع من قبل عن هذه الوثيقة منعها من ركوب الطائرة ووضعوها فى غرفة حيث أبلغت بأن كل فلسطينى يغادر إسرائيل مطلوب منه الحصول على هذه الوثيقة من الجهات الحكومية الإسرائيلية وعندما أبلغتهم أنها أمريكية الجنسية قالوا لها أنها من أصل فلسطينى وبالتالى فأنهم لا يعترفون بها كأمريكية ولذلك فعليها مغادرة المطار فوراً ومحاولة الحصول على هذه الوثيقة. وتقول كاتبة الرسالة أنها اتصلت بالسفارة الأمريكية ولكنها صدمت عندما قال لها موظف السفارة أنه لا يستطيع مساعدتها لأن والدتها فلسطينية ولدت فى فلسطين وبالتالى فأن عليها أن تخضع للإجراءات المفروضة على الفلسطينيين.

وتختتم رسالتها قائلة "عند هذا الحد أدركت أن الجنسية الأمريكية لن تحمينى من عنصرية وتعنت إسرائيل طالما أننى من أصل فلسطينى لأن أمريكا نفسها تعتبر كل فلسطينى بمثابة الإرهابى".

٧- **رسالة** من مواطن عربى **"لخميس الشيجنى"** يقول فيها أنه أطلع على ملخص لتقرير أصدرته منظمة وواتش لحقوق الإنسان اعتبرت فيه أن القائمين بعمليات الاستشهاد الفلسطينية قد ارتكبو جرائم ضد الإنسانية وأنه من الضرورى محاكمتهم أمام المحاكم الجنائية الدولية. ويضيف أن تقرير "واتش" المنحاز لم يكتفى بذلك بل أنه حمل السلطة الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات مسئولية هذه الاعتداءات للفشل فى منعها أو تقديم المسئولين عنها مما يجعل الرئيس الفلسطينى وسلطته يقعون تحت المسئولية الجنائية وفقاً للقانون الدولى. ويصف كاتب الرسالة هذا التقرير بأنه منحاز إلى درجة الوقاحة ويتطلب اتخاذ موقف حقوقى وسياسى من هذه المنظمة التى انحازت فى الماضى وأصبحت الآن تكيل بمكيالين تمشياً مع سياسة الولايات المتحدة.

ويضيف كاتب الرسالة متسائلاً هل يمكن تحميل الرئيس عرفات المحاصر والمحددة إقامته والذى حرم من قواته الأمنية مسئولية أى شئ يقع على الأراضى الفلسطينية التى أعيد احتلالها من جانب إسرائيل، وهل من المعقول أن يطلب من شعب يناضل من أجل حريته واستقلاله أن يستكين ويقبل الإهانات اليومية التى توجه له من جانب إسرائيل.

ويختتم رسالته قائلاً أن الإنسان لا يستطيع أن يدافع عن تعرض المدنيين والنساء والأطفال للقتل ولكنه لا يستطيع فى نفس الوقت أن يطبق هذا المبدأ على جانب دون الأخر.

٨- **رسالة** من مواطن أمريكى من أصل عربى "**م . س**" يعلق فيها على تركيز الإعلام الأمريكى على أن القناص الأمريكى الذى روع سكان ضواحى العاصمة واشنطون وقتل حوالى عشرة أفراد وأصاب ثلاثة، هو "جون محمد" وأنه اعتنق الإسلام وبالتالى تحول إلى رجل يبيح القتل والعنف.

ويقول فى رسالته أنه يتعجب من إصرار الإعلام الأمريكي على الإشارة إلى أنه "محمد" رغم أن أسمه هو "جون وليمز محمد" ويشير كاتب الرسالة إلى أنه خلال الستينيات عندما اعتنق بطل العالم فى الملاكمة "كاسيوس كلاى" الدين الإسلامى وغير أسمه إلى "محمد على" فأن الصحافة الأمريكية صممت على الاستمرار فى تسميته "كلاى". نفس الشىء حدث مع المطرب الأمريكى "كات ستيفنز" الذى اعتنق الإسلام وغير أسمه إلى "يوسف اسلام" فقد استمر الإعلام الأمريكى فى تسميته "كات ستيفنز". وحتى فى فرنسا عندما اعتنق الإسلام روجيه جارودى" وغير اسمه إلى "رجاء جارودى" استمرت الصحافة الفرنسية على تسميته "روجيه" أما فى حالة قيام شخص مجرم صادف أن اعتنق الإسلام وغير اسمه إلى "جون محمد" فأن الصحافة الأمريكية تتمسك باسمه الجديد دون الإشارة إلى اسمه فى الماضى"جون وليامز" ويتسائل كاتب الرسالة عما إذا كان ذلك دليلاً جديداً على العنصرية ومعاداة الإسلام ومحاولة تشويهه.

٩-**رسالة** من المواطن الأمريكى من أصل عربى "نضال صقر" يقول فيها أنه يشعر بالسعادة لإلقاء القبض على قناص واشنطن"جون آلن ويليامز محمد" بعد أن ارتكب جرائم قتل عديدة شملت الرجال والنساء والأطفال من البيض والسود والمسيحيين والبوذيين والمسلمين واليهود والهندوس. ويضيف كاتب الرسالة أن ما لفت نظره أن القناص كان جندياً أثناء حرب الخليج الثانية وأن تيموتى ماكفيه" الذى فجر المبنى الفيدرالى فى ولاية

"أوكلاهوما" كان أيضا جندياً فى الجيش الأمريكى وشارك مثل "جون محمد" فى حرب الخليج الثانية. كما يشير إلى أن عدد من المتهمين فى قضايا أخرى فى أمريكا لم تلقى نفس الاهتمام الإعلامي لهاتين القضيتين كانوا أيضا جنوداً فى الجيش الأمريكى أثناء هذه الحرب وعن التدريبات التى تلقاها هؤلاء الجنود وعن التعليمات التى صدرت إليهم بقتل أكبر عدد من الرجال والنساء والأطفال خلال حرب الخليج، وعما إذا كان ذلك هو السبب الذى حول أبناء وشباب أمريكا إلى مجرمين وقتلى، ويضيف أن على أمريكا أن تتوقع تفريغ المزيد من المجرمين من بين الذين شاركوا فى المجازر التى وقعت فى حرب أفغانستان.

١٠- **رسالة** من المحامى الأمريكى "وليام حداد" يقول فيها أن الإعلام الأمريكى أسرع فى حادث القناص إلى إذاعة عدة شائعات فذكر فى أول الأمر انه رجل ينتمى إلى الشرق الأوسط وأعقب هذا الخبر بشائعة أخرى تشير انه رجل من الشرق الأوسط له علاقة بتنظيم القاعدة، ثم أذاعت الفضائية الأمريكية "فوكس" انه رجل أمريكى من أصل عربى وعندما اتضح أن القناص هو أمريكى أسود أسرعت الإذاعات الأمريكية بالإشارة إلى أنه اعتنق الإسلام ولم تعد تشير إليه بأنه "جون ألن وليامز محمد" واكتفت بتسميته محمد. وحتى عندما أتضح أنه محترف أجرام وأن هدفه كان الحصول على عشرة مليون دولار، فإنها أسقطت ذلك واكتفت بالإشارة إلى أنه سفاح مسلم. ويقول كاتب الرسالة أن رسائل الإعلام الأمريكية تساهم بهذه المعالجة إلى خلق رد فعل عنصرى ضد كل أمريكى مسلم من أصل عربى وضد الإسلام وضد كل من ينتمى فى أصله إلى دولة من دول الشرق الأوسط وكأن المجتمع الأمريكى يخلو من المجرمين والسفاحين.

ويختتم رسالته موضحاً أن الإعلام الأمريكى يقوم الآن بما قام به الإعلام النازى فى الماضى ضد اليهود والمسيحيين فى ألمانيا وبولندا لتبرير الجرائم العنصرية التى ارتكبت ضد هؤلاء قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. وطلب كاتب الرسالة أن يتضامن العقلاء من قيادات وأبناء الشعب الأمريكى فى مقاومة أنصار الجهل ومروجى الكره والعنف فى المجتمع الأمريكى.

١١-وصلت المنظمة **رسالة** من مواطنة أمريكية "لوسى كاترر" تعكس عنصريتها وعدائها للعرب بصورة واضحة تقول فيها:

"أيها العرب مهما فعلتم ومهما قلتم ومهما حاولتم كسب عطف الأمريكيين فأنتم تتواجدون على أرض ترغب أمريكا فى احتلالها والسيطرة عليها. نحن فى أمريكا لا نهتم بكم ولا بأطفالكم ولا بحياتكم، نحن فقط نريد الحصول على النفط بأسعار رخيصة وبصفة مستمرة، نحن نريد قتل كل العرب الذين يعترضون طريق حصولنا على النفط بأسعار رخيصة نحن أسياد العالم لأننا أصحاب البشرة البيضاء.

نحن لا نهتم بمعاناة الأكراد لأننا نتخذمن هذه المعاناة ذريعه لتبرير حربنا ضد العراق الذى يمتلك النفط، نحن فى أمريكا على استعداد للكذب كوسيلة لقتل العرب المسلمين، وسوف نتخذ سياسة الكيل بمكيالين للحصول وتحقيق ما نريد من العرب السفلة. ان الولايات المتحدة سوف تقتل أولادكم وتغتصب نسائكم وتستولى على نفطكم وسوف تسمم انهاركم، كما فعلت أمريكا فى جنوب أمريكا وفى المكسيك وكما قضت على الهنود الحمر والزنوج السود وتمضى الرسالة العنصرية فتقول"أيها العرب احذروا من محاولة مقاومة التدخل الأمريكى لأنكم لن تستطيعوا الدفاع عن أنفسكم فسوف نقتلكم ونبيدكم إذا حاولتم ذلك، لأننا فى أمريكا وبريطانيا أسياد وحكام العالم كله. ويجب أن تعلموا أيها العرب أن أمريكا تخترع الذرائع والأكاذيب لتوجيه ضربة للعراق ثم لإيران وبعد ذلك لكل دولة عربية تعادى الولايات المتحدة. أيها العرب لا تنخدعوا بمن يقول لكم أننا سنقيم حكم ديمقراطى فى العراق فنحن لا نريد ذلك للعراق أو إيران أو أى دولة عربية نحن فى امريكا نريد فقط السيطرة على النفط والحصول عليه بأرخص الأسعار إن الولايات المتحدة فى المرحلة القادمة سوف تولى على رأس الدول العربية من تريد كما فعلت فى أفغانستان لأن أمريكا هى الرب ألان. ولتعلموا أيها العرب انه منذ الان لن يحكم إلا الحاكم المستعد لان يكون خادماً مطيعاً لأمريكا وقادراً على تحويلكم إلى رقيق لخدمة أمريكا والأمريكيين واليهود باعتبارهم شركاء لأمريكا وبريطانيا ومن بين أسياد العالم.

أمن المياه في الوطن العربي

كان هذا عنوان بحث د.نايف على عبيد الباحث في الشؤون السياسية بديوان ولى عهد أبو ظبي، والذي أكد من خلاله تحذير المحللون الاستراتيجيون من أن تصبح المياه سبب حروب المستقبل.

فهي على رأس المشاكل التى يواجهها العالم اليوم وخصوصاً الدول العربية إذ تصل حصة الفرد من المياه في بعضها إلي مادون مستوي خط الفقر العالمي، فالعالم العربي يحتوي على ١,٢ من مياه العالم بينما يمثل ١٠% من مساحة الكرة الأرضية، كما أن معظم الأنهار في العالم العربي تنبع من خارج حدودها.

وقد لخص الباحث مشكلات المياه في العالم العربي بمحدودية مواردها، وانخفاض منسوب مياه الأمطار، وعدم توفر المياه بأسعار معقولة وتلوث المياه، كما أن زيادة الطلب على المياه لا تواكبها زيادة في إيجاد مصادر جديدة للمياه، مما قد يحدث خللاً كبيراً بين العرض والطلب على المياه، كما أن تزايد النمو السكاني الذي يبلغ معدله الحالي ٣% سنوياً ويتضاعف كل ٢٥ سنة مما يعنى زيادة الطلب على المياه، واخيراً اعتماد بعض الدول العربية على أنهار لا تنبع من أراض عربية، مما يهدد مصالحها كالوضع في سوريا والعراق والسودان ومصر. وفي تقرير صدر عن الأمم المتحدة في ٢٢ مارس/آذار ١٩٩٩ بمناسبة اليوم العالمي للمياه، نبه التقرير إلى أن دائرة العطش ستتسع بحلول العام ٢٠٢٥ في العالم لتشمل مليار نسمة، وإنه بحلول هذا التاريخ سيرتفع عدد العطشى من ١ر٤ مليار نسمة حاليا إلى ٢ر٣ مليار نسمة حيث يصل تعداد سكان العالم عام ٢٠٢٠ إلى ٨ مليارات نسمة، وهذا يعنى أن العالم مقدم على أزمة مائية جديدة قد تقود إلى إستعار الأزمات القائمة في القرن الواحد والعشرين .

كما حذر التقرير المذكور من أن المنطقة العربية قادمة على أزمة مائية بسبب التصحر والجفاف وندرة سقوط الأمطار واستمرار معدل زيادة السكان بما يفوق ٣% سنوياً والاستخدام البشرى والصناعي غير الرشيد للمياه العذبة وعدم القدرة على إيجاد مصادر جديدة وسيصل عجز الماء العربي بحلول عام ٢٠٢٥ إلي ما يزيد عن ٣٠ مليار متر مكعب من مياه الشرب فقط موزعة على النحو التالي: نسبة الجزيرة العربية (٥) مليارات متر مكعب، المغرب العربي حوالي (١١) مليار متر مكعب، المشرق العربي: حوالي (٧) مليارات متر مكعب، ووادى النيل: حوالي (١١) مليار متر مكعب.

وقد تناول الباحث مشاكل المياه في العالم العربي وتناولها حسب المناطق الجغرافية وهى شبه الجزيرة العربية والخليج، المغرب العربي، حوض الفرات، حوض النيل، وأخيراً حوض نهر الأردن والضفة الغربية. وسوف تتناول هنا شوح حوض نهر الأردن والضفة الغربية نظراً لأهميتهما على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أشار الباحث إلى تقارير الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ والتى أكدت إلى أن الأردن ستواجه أزمة مائية مع حلول عام ٢٠٠٠ وستتقلص مياهه العذبة المتاحة بما يعادل ٦٠% تقريباً. وقد سجلت بداية العام ١٩٩٩ نقصاً في المياه الأردنية وصل إلى حوالى العشر تقريباً، بنقص وصل مقداره إلى ٣٠ مليون متر مكعب. كما عرض المشاركون في ندوة المؤتمر الدولي للميله العربية الذى انعقد في القاهرة ما بين ٢٦-٢٨ إبريل/نيسان ١٩٩٨ على أن إسرائيل تستولى على كميات كبيرة من المياه، حيث تحصل على حوالى (٣٠٠) مليون متر مكعب من مياه حوض نهر الأردن، ومن حوالى ٢٥% إلي ٤٠% من مياهها من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية، وفي المقابل تمنع الفلسطينيين من حفر الآبار الجديدة أو تطوير القائم منها. وقد أدي ذلك إلي تدني نصيب الفرد الفلسطيني من المياه سنوياً بالمقارنة مع نظيره الإسرائيلي، حيث أن ٢,٥ مليون فلسطيني في الضفة وقطاع غزة يحصلون على (٢٤٣) مليون متر مكعب من مياه الآبار الجوفية، بينما يحصل خمسة ملايين من سكان إسرائيل على ٢ مليار متر مكعب سنوياً، ويحصل ١٦٠ألف مستوطن فى الضفة الغربية وقطاع غزة على (١٥٣) مليون متر مكعب من مياه الآبار الجوفية سنوياً، وقد بدأت إسرائيل في تنفيذ سياستها الخاصة بنهب المياه العربية فى الأراضى المحتلة عبر خطط متتالية منذ عام ١٩٥٣، بداية باستنزاف الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلى، ثم تنفيذ خطة السبع سنوات تلتها خطة السنوات العشر، وتضمنت الاستيلاء على٥٠% من مياه نهر الأردن وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨، نفذت إسرائيل أكبر مشروعاتها المائية وأخطرها، وهو مشروع طابا النقب.

كل ذلك يفسر تمسك إسرائيل بمرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية وبناء المستوطنات ربما كمخافر حراسة كونها تحتوي على مستودعات مياه جوفية، إضافة إلى تمزيق أوصال الأراضي العربية . وتبقى مشكلة المياه في الضفة الغربية وغزة مشكلة سياسية لا يمكن التوصل إلى حل لها إلا بإعطاء الحق الكامل للفلسطينيين للسيطرة التامة على مصادر المياه السطحية والجوفية حسب قرارات الشرعية الدولية ومطالبة الطوف الإسرائيلي بوقف استنزاف المياه الجوفية من خلال المستوطنات غير الشرعية والتعويض عن سرقة المياه او استغلالها. وأختتم الباحث بمقترحات أكد فيها على أهمية تنسيق الإمكانات العربية والاستفادة من الخبرات الدولية في شأن استقلال الموارد المائية المتاحة وذلك عن طريق تفعيل التنسيق مع دول الجوار الجغرافي المهمة، وبالتحديد أثيوبيا وتركيا حتى لا تتاح الفرصة لبعض القوى الخارجية من التغلغل فى سياسات تلك الدول، وأن أى استراتيجية عربية لتأمين موارد المياه العربية في المستقبل لا يمكن لها أن ترتكز على عوامل الطبيعة وحدها بل لابد من إيجاد شبكة مصالح اقتصادية وسياسية مع دول التعاون الإقليمي في المنطقة، والعمل على استخدام التقنيات التكنولوجية العالمية الحديثة لتحلية المياه المالحة في الدول العربية، سواء كانت جوفية أو مياه البحر، واستخدامها كمصدر مهم من المصادر المتاحة للموارد المائية العربية، مع المضي والاستمرار في البحوث والدراسات الخاصة بتقليل الطاقة المنتجة للمياه،إنشاء مركز عربي متخصص للمياه تحت مظلة جامعة الدول العربية يتولى دراسة الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي، وتحديد أولويات توزيعها، والقيام بمشروعات مائية مشتركة بين الأقطار العربية بعيداً عن المصالح القطرية الضيقة التى تدعو لحصر المشاريع في إطار تحقيق الربح المادي وأخيراً تنمية الوعي لدي السكان من أجل ترشيد الاستهلاك وتطوير تقنيات وأساليب استخدام المياه.

المشروع الإقليمى حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية فى البلدان العربية

فى إطار إعلان القاهرة الصادر فى يونيو/حزيران ١٩٩٩ عن ندوة "حقوق الإنسان والتنمية" التى نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بدء رسمياً فى الأول من نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢ العمل فى "المشروع الإقليمى حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية فى البلدان العربية" فى إطار اتفاق الشراكة الموقع بين الأطراف الثلاث المذكورة بهدف الدمج بين مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيم التنمية البشرية والمستدامة فى البلدان العربية.

ويعد هذا المشروع أول المشاريع طويلة الآجل التى تتم على المستوى الإقليمى مع دول هذا الإقليم وتعهد فيه الأمم المتحدة إلى منظمة غير حكومية "المنظمة العربية لحقوق الإنسان" بتنفيذه وتنظيمه.

كما يعد أول منبر موسع لتدشين حوار عميق بين المنظمات الدولية وبين المنظمات غير الحكومية ومع الحكومات بهدف إرساء مفاهيم العلاقة بين مبادئ حقوق الإنسان والتنمية البشرية، ومن أجل بناء القدرة الإقليمية للنهوض بمنهج التنمية الذى يقوم على حقوق الإنسان ويرتكز على معاييرها ومبادئها الدولية المستقرة، وذلك من خلال الأنشطة البحثية الأكاديمية، وتطوير نظم المعلومات حول حقوق الإنسان، عبر تنظيم حلقات العمل والنقاش والموائد المستديرة، وكذا من خلال المطبوعات التى تعنى بتقديم المشورة الفنية للحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية فى المنطقة العربية على بلورة مفاهيم الدمج، وإتاحة فرص تطوير مناهج مبتكرة لدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق فى التنمية ضمن عملية إعداد البرامج على المستوى القطرى من جانب البرنامج الإنمائى والمفوضية السامية، ولتطوير مقاييس محددة لغرض إعداد تقارير التنمية التى تبني على حقوق الإنسان.

ويأتى المشروع فى إطار تطوير استراتيجية المفوضية السامية لتعزيز التعاون ما بين الناشطين الدوليين والمحليين لجعل التعاون الفنى والأنشطة أكثر استجابة للحاجات المحلية.

كما يأتى فى إطار ورقة السياسات الصادرة عن البرنامج الإنمائى فى العام ١٩٩٨ والتى تهدف لإدراج حقوق الإنسان ضمن التنمية المستدامة.

ومن ضمن القضايا التى سيعمل عليها المشروع قضايا الفقر والأمية والتوزيع غير العادل والديمقراطية وآثار العولمة والتنمية فى الظروف الاستثنائية والبطالة

والقصور البحثى ومعوقات مشاركة الفئات الخاصة كالمرأة ودور منظمات المجتمع المدنى فى عمليات التنمية وحقوق الإنسان.

ويعمل المشروع من خلال تدابير محددة كتعزيز قدرات المجتمع المدنى العربى والتعاون مع الحكومات للمساهمة فى بناء قدرات مؤسسات الدولة المعنية ووضع البرامج الاستكشافية لتعليم حقوق الإنسان فى المدارس والجامعات واستخدام مؤشرات للتنمية وحقوق الإنسان، وإعداد دليل عربى حول التنمية وحقوق الإنسان، وتنظيم برامج تعنى بأهمية الإعلام وتنمية دوره فى الاهتمام بحقوق الإنسان.

ويستهدف المشروع كذلك إشراك فئات وقطاعات مجتمعية معنية تشمل العاملون فى المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان، والموظفون الحكوميون ومتخذو القرار ذوى الصلة، وفئات النساء والأطفال والطلاب والباحثين.

وحدد المشروع أربعة أهداف مباشرة، تشمل المساهمة فى بناء الوعى لدى مختلف القطاعات المجتمعية العربية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة، وبشأن حق الإنسان فى التنمية، وبشأن منهج التنمية القائم على حقوق الإنسان.

وكذا دعم إنشاء قاعدة دائمة للحوار الاجتماعى فى المنطقة العربية، وتعزيز التعاون والعمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية العربية وبينها وبين الحكومات والمنظمات الدولية للنهوض ببلورة حقوق الإنسان والحق فى التنمية من خلال التنمية البشرية المستدامة.

ومن الأنشطة المقررة للمشروع عقد خمس ندوات نقاشية متخصصة بمعلهدات حقوق الإنسان وارتباطها بمنهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، فضلاً عن ندوة متخصصة للصحافيين والإعلاميين وخبراء حقوق الإنسان فى البلدان العربية لتطوير برامج واستراتيجيات محددة حول تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها.

بالإضافة إلى إعداد دليل عربى حول حقوق الإنسان وعلاقتها بالتنمية البشرية المستدامة لكى يكون مرجعاً ومحفزاً للنهوض بالوعى العام والنقاش والحوار والفهم والعمل، يتضمن نشر مواد حول منهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، وإعداد قائمة ببليوغرافية بأهم المراجع والأدبيات وقائمة بالخبراء العرب المعنيين.

وقد تشكلت مجموعة استشارية من خبراء عرب متخصصين فى مجالى حقوق الإنسان بالتنمية البشرية، ضمت كل من السيدات والسادة "منى ريشماوى"،"ليلي زروقي"،"وهيبة فارع"،"أسمى خضر"،و"غانم النجار"، "هانى مجلي"، "محمد أوجار"، الأستاذ"محمد فائق" الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان منسقاً للمجموعة الاستشارية،

وعقدت المجموعة الاستشارية اجتماعها الافتتاحى فى نهاية سبتمبر/أيلول الجارى ببيروت-لبنان وناقشت آليات تنفيذ الأنشطة المقررة فى المشروع.

كما تشكلت لجنة تسيير من ممثلى المنظمات الثلاث المشاركة، ضمت كل من السادة "عادل عبد اللطيف" عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة،"د.أمين مكى مدنى"،"كريم جزراوي" عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "محسن عوض"، "إبراهيم علام" عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وقد شرعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع لجنة التسيير والمجموعة الاستشارية فى تنفيذ الأنشطة المقررة، والتى تشمل عقد حلقة نقاشية متخصصة حول"الإعلام وحقوق الإنسان" بمشاركة اتحاد الصحافيين العرب والمقترح عقدها بالقاهرة/مصر فى نهاية يناير/كانون ثان المقبل.

وكذا عقدت عدة اجتماعات تشاورية فى مقر المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة/مصر فى مطلع نوفمبر/تشرين ثان، ضمت نخبة من خبراء المنظمة وذلك لمناقشة سبل تنفيذ التصورات الأولية المقترحة للعمل.

عمالة الأطفال

بعد مرور عشر سنوات على إطلاق الحملة العالمية ضد عمل الأطفال، ألقت منظمة العمل الدولية نظرة شاملة وجدية على الموضوع، وتدعو الاستنتاجات التى توصلت إليها إلى القلق، فرغم التقدم الملموس على مستوي الجهود الهادفة إلى القضاء على عمل الأطفال، إلا أن التقرير يشير إلى أن أعداداً كبيرة من الأطفال لا يزالون حبيسين أسوأ أشكال العمل.

وتشير الدراسة التى حملت عنوان "مستقبل خال من عمل الأطفال" وهي أكثر الدراسات التي صدرت عن مكتب العمل الدولي شمولية حول هذا الموضوع إلى ظهور ردود فعل عالمية على النداءات

الداعية إلى القضاء على عمل الأطفال وتحديداً أسوأ أشكاله وذلك عبر الامال المباشرة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، غير أن مشكلة عمل الأطفال لا تزال قائمة ومنتشرة بكثرة، وقد توصل التقرير إلى استنتاجات كثيرة أبرزها:-

أن طفل واحد من أصل ستة أطفال،تتراوح أعمارهم من٥ : ١٧سنة يقع ضحية العمل، أي ما يوازى حوالي ٢٤٦ مليون طفل، كما أن طفل من أصل ثمانية أطفال في العالم، أى حوالي ١٧٩ مليون طفل فى ذات الشريحة العمرية، لا يزال يتعرض لأسوأ أشكال عمل الأطفال، مما يهدد نموه الجسدى والعقلي والمعنوي.

- يعمل حوالي ١١١ مليون طفل في الأعمال الخطرة وهم دون الخامسة عشر من العمر، ويتعين إخراجهم من هذه الأعمال.

-يجد حوالي ٤,٨ مليون طفل أنفسهم عالقين في شراك أسوأ الأشكال لعمل الأطفال ، بما فيها الرق والاتجار، وسائر أشكال العمل الجبري للاستخدام في النزاعات المسلحة، والدعارة، والأعمال الإباحية .

-يعتبر التقرير أن عمل الأطفال لا يزال مشكلة عالمية، وما من بلد أو منطقة محصنة منه. كما ان الأزمات مثل الكوارث الطبيعية والانكماش الاقتصادي الحاد وانتشار مرض الإيدز والنزاعات المسلحة تساهم في الدفع بالأطفال إلى أنواع العمل التى تضعفهم .

ويصف التقرير ظاهرة عمل الأطفال في بداية القرن الحادي والعشرين بأنها متنوعة إلى ما لانهاية ومتقلبة بلا حدود، أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادي هى التى تضم أكبر عدد على الإطلاق للأطفال العاملين الذين تتروح أعمارهم بين ١٥و١٤سنة، أى ما يوازي حوالي ١٢٧ مليون طفل أو ٦٠% من الإجمالي العالمي ، وتحل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الثانية مع ٤٨ مليون طفل عامل، أو ٢٣% من الإجمالي العالمي، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حوالى ١٧ مليون طفل عامل أو ٨% ، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتبلغ ١٣,٤مليون طفل عامل أى ٦%.

وتبين الإحصاءات أن الأطفال الذين يعيشون فى الدوّل النامية حوالي ٧٠% منهم يشاركون في القطاعات الأولية كالزراعة وصيد الأسماك وصيد الطيور، ويشارك ٨% منهم في أعمال التصنيع والبيع بالجملة وبالتجزئة وفي المطاعم والفنادق، ويعمل ٧% منهم في الأعمال المنزلية والخدمات، و٤% في أعمال النقل والتخزين والاتصالات، و٣% فى أعمال التشييد والمناجم والمقالع.

ويعدد التقارير الأسباب المختلفة المؤدية إلي عمل الأطفال والتى يتعين التصدي لها. وبينما يشكل الفقر أحد أبرز هذه الأسباب، إلا أن ثمة جملة من الأسباب ذات الصلة كانعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتمييز والهجرة والاستغلال لأسباب إجرامية، والممارسات الثقافية التقليدية، والنقص في العمل اللائق للبالغين، والنقص في المدارس، والرغبة في الحصول على السلع الاستهلاكية.

ومن جهة الطلب ، تضم هذه العوامل نقصاً في تطبيق القوانين، ورغبة بعض أصحاب العمل في الحصول على يد عاملة رخيصة ومرنة، وضعف ربحية إنتاجية المؤسسات العائلية الصغيرة الحجم والتى لا تستطيع استخدام عاملين بالغين يتقاضون أجراً.

ورغم الصعوبات التى تعترض التصدي لكافة هذه الأسباب، إلا أن تقرير منظمة العمل الدولية يصر على أن الحملة للتصديق على الاتفاقية رقم ١٨٢ قد منحت الصراع العام لمناهضة عمل الأطفال بعداً جديداً وذلك عبر تركيز العالم على أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومنذ أن أعتمد مؤتمر العمل الدولي الاتفاقية رقم ١٨٢ بالإجماع في العام ١٩٩٩، وحظيت بتصديق حوالي ١٢٠ دولة من أصل الدول ال١٧٥ الأعضاء في منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى هذا حازت اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للسن سنة ١٩٧٣ رقم ١٣٨ تصديق ١١٦ دولة عضو منذ ٢٥ إبريل/نيسان ٢٠٠٢.

ويقول المدير العام لمنظمة العمل الدولية إن العالم يزداد وعياً حيال ظاهرة عمل الأطفال، وأصبح يطالب بخطوات لوقفها، وأصبحت أكثرية الحكومات في العالم تقر بوجود هذه الظاهرة على اختلاف حجمها وبمختلف إشكالها. وعليه عمدت حكومات كثيرة لقياس هذه الظاهرة وفهمها، واتخذت إجراءات لمناهضتها.

ويشير التقرير إلى أن الشراكات بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال، وبدعم من المجتمع الدولي، إنما هي خير دليل على أن تقدماً بدأ يتحقق لإخراج الأطفال من الأعمال التى تضرهم، وأعادتهم إلى المدارس، ودعمهم ودعم عائلاتهم لتطوير موارد رزق أكثر أماناً.

سوريا

المنظمة تطالب بوقف الملاحقات بحق هيثم المالح

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى أفادت أن السلطات الأمنية وجهاز الإدعاء العام العسكرى يقومون بملاحقة المحامى "هيثم المالح" رئيس جمعية حقوق الإنسان فى سوريا، وأنه من المحتمل أن يتعرض للمحاكمة العسكرية أو الاستثنائية على صلة بنشاطه فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتوليه الدفاع عن عدد من ناشطى المجتمع المدنى الذين حوكموا خلال الشهور الماضية، وكان فرع نقابة المحامين فى دمشق قد أصدر قراره فى يونيو/حزيران الماضى بوقف المذكور عن مزاولة المهنة لمدة ٣ سنوات.

وناشدت المنظمة السلطات السورية وقف الملاحقات بحق الأستاذ هيثم المالح، خاصة وأن هذه الملاحقات تتم على صلة بأدائه لواجبه المهنى كمحام وفى إطار تعبيره عن آرائه فى الأطر المسموح بها قانوناً.

قطر

المنظمة تلتمس العفو عن فراس المجالى

وجهت المنظمة العربية لحقوق الإنسان كتاباً إلى سمو الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" أمير دولة قطر، ناشدته فيها العفو عن الصحافى الأردنى"فراس المجالى" المحكوم بالإعدام.

وكانت المحكمة العسكرية بالدوحة قد قضت فى منتصف أكتوبر/تشرين أول بمعاقبة الصحافى المذكور بالإعدام بعد إدانته بتهمته التجسس ضد دولة قطر لصالح المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد تلقت المنظمة التماسا من أسرة وأقارب الصحافى المذكور للتدخل لدى سمو أمير قطر للعفو عنه، لأسباب إنسانية.

وقد ناشدت المنظمة سمو الشيخ"حمد بن خليفة" استخدام الصلاحيات الدستورية للعفو عن المذكور فى إطار الأسباب الإنسانية التى تضمنها إلتماس العائلة.

مصر/الولايات المتحدة

المنظمة تدين رفض السلطات الأمريكية السماح لعلماء الأزهر بمشاركة المسلمين الأمريكيين الاحتفالات برمضان

تلقت المنظمة شكوى أفادت أن السلطات الأمريكية قد رفضت منح عدد من علماء الدين الإسلامي من الأزهر الشريف تأشيرة دخول إلى الأراضى الأمريكية تلبية لدعوة الجمعيات الإسلامية الأمريكية للمشاركة فى الاحتفالات بشهر رمضان المبارك، وذلك فى إطار السياسات التى تتخذها الإدارة الأمريكية تجاه العرب والمسلمين منذ أحداث ١١ سبتمبر/أيلول الماضية.

وتنظر المنظمة بقلق لتأثير هذه السياسات العنصرية على أوضاع العرب والمسلمين الأمريكيين، خاصة وأن هذه الممارسات الرسمية تغذى من مناخ الكراهية الذى توقده الجماعات العنصرية الصهيونية الأمريكية، والذى تجلى مؤخراً فى التصريحات المقززة للقس "جيرى فالويل" والتى تهكم فيها على النبى محمد "صلي الله عليه وسلم" قبل أن يتراجع عنها بالاعتذار بعد الانتقادات الدولية الواسعة له.

والمنظمة إذ تدين هذه الممارسات الأمريكية بشقيها الرسمى وغير الرسمى، فإنها تطالب الإدارة الأمريكية بالتزام مقررات الحريات العامة والأساسية الواردة فى دستورها، وبالحقوق والحريات التى كفلتها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

وتطالب السلطات المصرية بالإفراج عن أحد العائدين من الولايات المتحدة

كما تلقت المنظمة شكوى من عائلة السيد "محمد محمد الزاهر" المصرى الجنسية والذى كان مقيماً بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعرض للاحتجاز والترحيل بين المئات من العرب والمسلمين الذين خضعوا لإجراءات الاشتباه عقب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول.

أفادت الشكوى أن المذكور قد غادر الولايات المتحدة بقرار ترحيل صدر عن ادارة الهجرة والجنسية الأمريكية بحجة عدم استيفاء الإجراءات القانونية للإقامة والهجرة، ووصل إلى القاهرة فى ٢٥ سبتمبر/أيلول الماضى، غير أن السلطات الأمنية أوقفته وتحتجزه حالياً من دون إبداء أية أسباب.

والمنظمة تناشد السلطات المصرية بالإفراج عن المذكور طالما لم تثبت فى حقه تهم محددة.

الأردن

المنظمة تطالب السلطات إلغاء قرارها بحل جمعية حقوق المواطن

وجه الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة كتاباً إلى السلطات الأردنية المختصة بشأن قرار وزارة الداخلية الأردنية بحل الجمعية الأردنية لحقوق المواطن بناءاً على مخالفاتها لنصوص القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وقد تضمن الكتاب ما أشارت إليه الجمعية المذكورة من أن البنود التى استند عليها القرار لا تقوم إلا فى الجمعيات والهيئات الاجتماعية والخيرية، ولا تنطبق على حالة الجمعية.

وأشار الكتاب إلى أن القرار هو الأول من نوعه منذ العام ١٩٨٩، ولا يتسق وأداء المملكة فى هذا المجال.

وطالب الأمين العام للمنظمة السلطات المختصة فى إعادة النظر فى قرارها وإلغائه.

... وتطالب بالإفراج عن ناشطى مقاومة التطبيع

كما تلقت المنظمة شكاوى تفيد أن السلطات الأمنية قامت فى منتصف أكتوبر/تشرين أول باعتقال السيدات والسادة "د.على أبو بكر" و"ميسرة ملص"، و"بادى الرفايعة" أعضاء لجنة مقاومة التطبيع باتحاد النقابات المهنية، وذلك فى اتهامات تتصل بنشاطهم فى إطار اللجنة، وتمهيداً لإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة لمحاكمتهم.

وقد طالبت المنظمة السلطات الأردنية المختصة بالإفراج العاجل عن المذكورين ووقف الملاحقة القضائية ضدهم، وإتاحة المجال أمامهم لممارسة نشاطهم بحرية، خاصة وأنه يجرى فى إطار ما يسمح به القانون الأردنى وما تقضى به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

السعودية

المنظمة تناشد السلطات وقف المضايقات الأمنية عن إحدى العائلات

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى أفادت أن السيد "نبيل عبد الله مصطفى عرنوس" السعودى الجنسية وأفراد عائلته يتعرضون منذ مطلع نوفمبر/تشرين ثان لمضايقات من جانب أجهزة الأمن المحلى فى الرياض، استهدفت منع المذكور من استكمال مساعيه لدى ديوان المظالم لرفع الظلم الذى وقع عليه نتيجة احتجازه من دون سند قانونى لأكثر من ١٣ شهراً.

وأفادت الشكوى أن عناصر الأمن يحتجزون نجل المذكور الذى سعى لتقديم تظلم جديد من التعسف الأمنى لدى أمير منطقة الرياض، وأنه يحتجز كرهينة للضغط على والده للتوقف على مواصلة حقه فى التظلم.

والمنظمة تناشد السلطات اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المسئولين عن هذه الانتهاكات فى حال ثبوتها، مع إتاحة الفرصة أمامه لاستكمال حقه فى التظلم.

... وتطالب برد مستحقات عامل مصرى

كما تلقت المنظمة شكوى مقدمة من السيد"سعيد سيد أحمد محمد" المصرى الجنسية، والتى يطالب فيها بالمساعدة للحصول على مستحقاته المالية وحقه فى التعويض عن الأضرار التى ألمت به نتيجة احتجازه من دون مسوغ قانوني.

أفادت الشكوى أن المذكور عمل بمدينة مكة المكرمة لثلاث سنوات، قبل أن تقوم عناصر الأمن بإيداعه السجن من دون إبداء أية أسباب، حيث بقى محتجزاً لمدة ستة شهور، قبل أن تقوم السلطات بالإفراج عنه، وقد أدى ذلك إلى استغناء جهة عمله عن خدماته، واضطراره للعودة إلى مصر دون التمكن من الحصول على حقه فى التعويض عن هذه الأضرار.

والمنظمة تناشد السلطات السعودية المختصة بالنظر فيما تضمنته، وفى حال ثبوتها مساعدة الشاكى فى الحصول على حقه فى التعويض.

تونس

إطلاق سراح ستة سجناء سياسيين

أفرجت السلطات عن ستة من المعتقلين المعارضين عشية الذكرى الخامسة عشر لتولى الرئيس زين العابدين بن على مقاليد الحكم، وحظى المفرج عنهم بإطلاق سراح مشروط وهم كل من "عمار عمروسية" و"عبد الجبار المدورى" من حزب العمل الشيوعى، وكانا قد اعتقلاً فى فبراير/شباط الماضى وبدأ فى منتصف أكتوبر/تشرين

الأردن

المنظمة تطالب السلطات إلغاء قرارها بحل جمعية حقوق المواطن

وجه الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة كتاباً إلى السلطات الأردنية المختصة بشأن قرار وزارة الداخلية الأردنية بحل الجمعية الأردنية لحقوق المواطن بناءاً على مخالفاتها لنصوص القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وقد تضمن الكتاب ما أشارت إليه الجمعية المذكورة من أن البنود التى استند عليها القرار لا تقوم إلا فى الجمعيات والهيئات الاجتماعية والخيرية، ولا تنطبق على حالة الجمعية.

وأشار الكتاب إلى أن القرار هو الأول من نوعه منذ العام ١٩٨٩، ولا يتسق وأداء المملكة فى هذا المجال.

وطالب الأمين العام للمنظمة السلطات المختصة فى إعادة النظر فى قرارها وإلغائه.

... وتطالب بالإفراج عن ناشطى مقاومة التطبيع

كما تلقت المنظمة شكاوى تفيد أن السلطات الأمنية قامت فى منتصف أكتوبر/تشرين أول باعتقال السيدات والسادة "د.على أبو بكر" و"ميسرة ملص"، و"بادى الرفايعة" أعضاء لجنة مقاومة التطبيع باتحاد النقابات المهنية، وذلك فى اتهامات تتصل بنشاطهم فى إطار اللجنة، وتمهيداً لإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة لمحاكمتهم.

وقد طالبت المنظمة السلطات الأردنية المختصة بالإفراج العاجل عن المذكورين ووقف الملاحقة القضائية ضدهم، وإتاحة المجال أمامهم لممارسة نشاطهم بحرية، خاصة وأنه يجرى فى إطار ما يسمح به القانون الأردنى وما تقضى به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

السعودية

المنظمة تناشد السلطات وقف المضايقات الأمنية عن إحدى العائلات

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى أفادت أن السيد "نبيل عبد الله مصطفى عرنوس" السعودى الجنسية وأفراد عائلته يتعرضون منذ مطلع نوفمبر/تشرين ثان لمضايقات من جانب أجهزة الأمن المحلى فى الرياض، استهدفت منع المذكور من استكمال مساعيه لدى ديوان المظالم لرفع الظلم الذى وقع عليه نتيجة احتجازه من دون سند قانونى لأكثر من ١٣ شهراً.

وأفادت الشكوى أن عناصر الأمن يحتجزون نجل المذكور الذى سعى لتقديم تظلم جديد من التعسف الأمنى لدى أمير منطقة الرياض، وأنه يحتجز كرهينة للضغط على والده للتوقف على مواصلة حقه فى التظلم.

والمنظمة تناشد السلطات اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المسئولين عن هذه الانتهاكات فى حال ثبوتها، مع إتاحة الفرصة أمامه لاستكمال حقه فى التظلم.

... وتطالب برد مستحقات عامل مصرى

كما تلقت المنظمة شكوى مقدمة من السيد"سعيد سيد أحمد محمد" المصرى الجنسية، والتى يطالب فيها بالمساعدة للحصول على مستحقاته المالية وحقه فى التعويض عن الأضرار التى ألمت به نتيجة احتجازه من دون مسوغ قانوني.

أفادت الشكوى أن المذكور عمل بمدينة مكة المكرمة لثلاث سنوات، قبل أن تقوم عناصر الأمن بإيداعه السجن من دون إبداء أية أسباب، حيث بقى محتجزاً لمدة ستة شهور، قبل أن تقوم السلطات بالإفراج عنه، وقد أدى ذلك إلى استغناء جهة عمله عن خدماته، واضطراره للعودة إلى مصر دون التمكن من الحصول على حقه فى التعويض عن هذه الأضرار.

والمنظمة تناشد السلطات السعودية المختصة بالنظر فيما تضمنته، وفى حال ثبوتها مساعدة الشاكى فى الحصول على حقه فى التعويض.

تونس

إطلاق سراح ستة سجناء سياسيين

أفرجت السلطات عن ستة من المعتقلين المعارضين عشية الذكرى الخامسة عشر لتولى الرئيس زين العابدين بن على مقاليد الحكم، وحظى المفرج عنهم بإطلاق سراح مشروط وهم كل من "عمار عمروسية" و"عبد الجبار المدورى" من حزب العمل الشيوعى، وكانا قد اعتقلاً فى فبراير/شباط الماضى وبدأ فى منتصف أكتوبر/تشرين

أول إضرابا مفتوحاً عن الطعام بغية إطلاق سراحهما فوراً دون شروط، وأمضى كل منهما عقوبة الحبس لمدة تتراوح من عامين وأربعة شهور للأول وثلاث سنوات وتسعة شهور للثانى وبذلك لم يعد هناك سجناء للحزب فى السجون.

أما الأربعة الآخرين المفرج عنهم فهم "عبد الله الزوارى" و"احمد العمارى" و"فتى كرعود" و"خالد الخالدى"، وكان "الزوارى" (صحفى) قد أمضى (١١) عاماً فى السجن وأفرج عنه منتصف العام، وتقدم إثر خروجه من السجن بشكوى أمام القضاء ضد قرار وزارى يفرض عليه الإقامة بجنوب شرق البلاد، بينما تقيم عائلته فى العاصمة شمال شرق تونس، الأمر الذى أدى إلى توقيفه مجدداً.

السودان

مصادرة صحف واعتقال صحفيين واتحاد الصحفيين العرب يحتج

أوقفت أجهزة الأمن السودانية صحف "الصحافة" و"الوطن" و"الحرية" اليومية المستقلة عن الصدور وصادرت طبعتها ليوم ٩ نوفمبر/تشرين ثان من المطابع،واعتقلت فى وقت لاحق من نفس اليوم سيد احمد خليفة رئيس تحرير "الوطن" فى أعقاب عقده مؤتمراً صحافياً أعلن خلاله عن مصادرة أجهزة الأمن لصحيفته. كما استدعت السلطات الأمنية كل من نور الدين مدنى رئيس تحرير "الصحافة" وسعد الدين إبراهيم رئيس تحرير "الحرية" وأخضعتهما للاستجواب. وأوردت التقارير أن هذه الإجراءات جاءت على خلفية اتهام السلطات الأمنية لتلك الصحف بعدم تنفيذها توجيهات أمنية تتعلق بالأزمة مع ارتريا أو نشر تعليق أو رأى يتعلق بذكرى إقصاء زعيم حزب المؤتمر الشعبى المعتقل الدكتور حسن الترابى بواسطة البشير أو تغطية الأحداث التى وقعت فى تظاهرات جامعة الخرطوم أو التعليق عليها.

وقد أعربت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب فى بيان لها بتاريخ ١١ نوفمبر/تشرين ثان، عن بالغ قلقها من الضغوط والإجراءات الأمنية التعسفية التى تتخذها حكومة السودان ضد الصحافة والصحفيين، واستنكرت مصادرة أجهزة الأمن ثلاث صحف فى يوم واحد، وطالب الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب المسئولين السودانيين بالإفراج الفورى عن سيد احمد خليفة رئيس تحرير صحيفة "الوطن" المعتقل، وبعدم مصادرة الصحف بالطرق الإدارية والأمنية احتراماً لحرية الصحافة وحفاظاً على سمعة السودان.

مصر

وزارة الداخلية تصدر قراراً بغلق أربعة سجون أمام الزيارة

أصدرت وزارة الداخلية قراراً رقم ٢٠٠٢/٩٠٧ والذى يقضى بغلق أربعة سجون أمام الزيارة لمدة ثلاثة أشهر وهى سجون استقبال طرة، وشديد الحراسة بطرة، وشديد الحراسة بأبو زعبل، والقسم الثالث ليمان أبو زعبل وذلك لدواعى الأمن.

ويعد ذلك تراجعاً عن الإجراءات الإيجابية التى اتخذت فى الفترة الأخيرة لتحسين أوضاع السجون والسجناء، ويذكر أنه قد سبق وأن تم إغلاق سجن استقبال طرة شديد الحراسة وليمان أبوزعبل لعدة سنوات ألا أنه تم أعادة فتحها مرة أخرى أمام الزيارة، وتحسنت شكل الزيارات وطول مدتها.

وقد أصدر مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء بياناً طالب فيه بتنفيذ أكثر من (١٠٦) حكم قضائى بإلغاء قوار وزير الداخلية بغلق السجون، وأكد البيان على أن هذه الأحكام تؤكد على حرص المشرع على احترام آدمية الإنسان وكرامته وعدم المساس به مادياً ومعنوياً.

... والحبس ثلاث سنوات لضابطين عزبا مواطن حتى الموت

قضت محكمة جنايات شمال الجيزة فى ٨ أكتوبر/تشرين أول بالحبس ثلاثة سنوات مع الشغل لكل من الرائد سيد سعيد البغدادى(رئيس مباحث قسم شرطة امبابة) والنقيب ايهاب نجيب ناجى (معاون مباحث قسم شرطة امبابة)، لقيامهما بتعذيب "مدحت جابر تادرس" لإجباره على الاعتراف بواقعة سرقة مما أدى إلى وفاته، وأكدت تقارير الطب الشرعى أن المجنى عليه قد تم صعقه بالكهرباء فى أنحاء متفرقة من جسده، ويأتى هذا الحكم ضمن عدد من الأحكام التى صدرت بحق عدد من رجال الشرطة المتهمين فى جرائم التعذيب.

وإذ تعرب عن ارتياحها إلى هذه الأحكام وإلى إحالة المتهمين فى هذه الجرائم إلى المحاكمة، غير أنها تطالب بتطوير ذلك، باتخاذ تدابير تشريعية وعملية للحيلولة دون تكرار هذه الجرائم.

اتحاد الصحفيين العرب يسجل احتجاجه على مصادرة الصحف واعتقال الصحفيين فى السودان

أعرب اتحاد الصحفيين العرب فى بيان له عن بالغ القلق من الإجراءات الأمنية التى اتخذتها السلطات السودانية ضد الصحف والصحفيين، وشملت مصادرة أعداد صحف الصحافة والحرية والوطن ووقف طبعها أو توزيعها.

واعتقال "سيد أحمد خليفة" رئيس تحرير صحيفة الوطن وإيداعه فى مكان مجهول بعدما سجل احتجاجه على الأحداث التى شهدتها جامعة الخرطوم.

وطالب الاتحاد السلطات السودانية باحترام حرية الصحافة والصحفيين والإفراج عن رئيس تحرير الوطن اليومية وفقاً لالتزاماتها بمقتضى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

... ويطالب الأمم المتحدة بالوقوف فى مواجهة التهديدات بالعدوان على العراق

وجه اتحاد الصحفيين العرب كتاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، سجل فيه احتجاجه بأفرعه النقابية السبعة عشر على التهديد الأمريكى بالحرب على العراق بالرغم من استجابته لقرارات الأمم المتحدة.

ودعا الاتحاد إلى اعتماد الوسائل السلمية لتسوية الأزمات ووقف عجلة الحرب والعدوان، وكبح جماح الانفراد والهيمنة الأمريكية كما دعا إلى التدخل الحاكم لتفعيل قرارات الأمم المتحدة لردع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال.

وطالب الاتحاد الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل على تحقيق أهداف المنظمة الدولية فى حماية السلم والاستقرار العالمى دون تفرقة أو ازدواج فى المعايير.

المؤتمر القومى العربى يدعو لإطلاق حملة دعم شامل لفلسطين والعراق

فى دورته الطارئة المنعقدة ببيروت/ لبنان يومى ١٠و١١ أكتوبر/تشرين أول، تبنى المؤتمر القومى العربى مقترحات إطلاق حملة دعم مادى وسياسى شامل للانتفاضة الفلسطينية ولصالح المقاومة الباسلة والمشروعة، وفى وجه التهديد الأمريكى بالعدوان على العراق، وذلك عبر تحرك أعضاء المؤتمر فى ساحاتهم السياسية االقطرية للتعبئة ولتحقيق هذا الغرض.

كما تبنى المؤتمر أيضا مقررات شملت دعوة كافة فصائل وحركات التحرر إلى تأسيس جبهة على أساس برنامج عمل جديد يعبر عن الأهداف والمساحات المشتركة فى عمل وفكر هذه الفصائل، وكذا دعوة الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية ومختلف قطاعات المجتمع المدنى العربى إلى اتخاذ المبادرات العملية المشتركة لمواجهة العدوان، وإعلان شهر نوفمبر/تشرين ثان شهراً للتضامن مع الشعبين الفلسطينى والعراقى.

اتحاد المحامين العرب يطالب الجماهيرية الليبية بإعادة النظر فى قرارها بالانسحاب من الجامعة العربية

ناشد اتحاد المحامين العرب القيادة الليبية بإعادة النظر فى قرار الجماهيرية بالانسحاب من عضويتها فى الجامعة العربية، لما له من أثر سلبى على مصالح الشعب العربى وعلى مسار القضايا العربية المصيرية وبصفة خاصة القضية الفلسطينية والتهديد الأمريكى بالعدوان على العراق.

وأشار البيان إلى القلق والانزعاج الشديدين الذى أصاب الساحة العربية نتيجة القرار، خاصة فى ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة الدقة والتعقيد، مؤكداً على أهمية الدور الذى تعلبه الجامعة العربية، ومفوهاً بالمساعى لتطوير أدائها فى المرحلة المقبلة.

فى حلقة نقاشية لمركز الأرض دور منظمة التجارة والشركات المتعددة الجنسيات فى احتكار الزراعة والغذاء

نظم مركز الأرض فى مقره بالقاهرة/مصر فى يوم ١٦ نوفمبر/تشرين ثان حلقة نقاشية موسعة حول"الغذاء والتنوع البيولوجي" .

وذلك فى سياق الحملة التى تنفذها الشركات المتعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية للتحكم فى سياسات الزراعة والغذاء، وآثارها على تزايد معدلات التملك لبراءات الاختراع

ولمصادر البيولوجية، ومخاطر إدماج الغذاء فى سياسات تحرير التجارة الدولية.

.. ويصدر تقريراً عن أحوال المزارعات فى ريف مصر

كما أصدر المركز عدده رقم ٢٢ من سلسلة الأرض والفلاح، والتى تتناول أوضاع المزارعات فى الريف بعد تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وذلك من خلال اختيار إحدى القرى الصغيرة نموذجاً لدراسة حالة.

أشار التقرير/الدراسة إلى تفاقم المشكلات التى يتعرض لها الفلاحين نتيجة القانون الذى أدى إلى تراجع دور المرأة فى الريف وقدرتها على المشاركة فى التنمية بل وإضعاف قدرتهن على حيازة الأراضى واستزراعها.

كما كشف التقرير عن الافتقاد الكبير للخدمات الأساسية النادرة المفترض توافرها لدعم فرص التنمية والتطوير فى المجتمع الإنتاجى المحلى، فضلاً عن الدور الذى بات يلعبه كبار ملاك الأراضى فى توجيه دفة النشاط الخدمى بما يتسق والصالح الخاص لهؤلاء الملاك.

وأكد التقرير أن المرأة لا تزال تشارك الرجل فى مختلف جوانب العملية الزراعية، والعوائق فى سبيل استمرار هذا الدور وتطويره.

وكشف عن قصور دور الريف فى إنتاج الغذاء حالياً، وطالب بتوفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والاتصالات والمدارس القريبة وتوثيق عقود الايجارة الزراعية.

منظمات حقوقية عربية تدعو للعمل على تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان

دعت عدد من المنظمات العربية لحقوق الإنسان فى اجتماع لها بعمان/الأردن فى نهاية أكتوبر/تشرين أول إلى العمل على تحديث الميثاق العربى لحقوق الإنسان، وذلك عبر الاستفادة من قرار مجلس الجامعة العربية الهادف لإجراء حوار رسمى عربى موسع لهذا الغرض وبتنسيق الجهود بين مختلف المنظمات العربية ذات الصلة لحق الحكومات العربية على اتخاذ خطط التحديث.

عقد الاجتماع فى مقر مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان والذى عهد إليه بمهمة نقل نتائج وتطورات الحوار بين المنظمات فى ضوء المشروع الذى سيتولى إعداده بالاشتراك مع المركز العربى للتربية على القانون الدولى الإنسانى، على أن يعرض هذا المشروع فى اجتماع ثان ينتظر عقده فى صنعاء/اليمن فى نهاية ديسمبر/كانون أول المقبل، ويعاد النظر فى خلاصته وتوصياته فى اجتماع ثالث يزمع عقده فى القاهرة/مصر مطلع العام المقبل لتقديم النتائج النهائية للمقترحات والتوصيات إلى مجلس الجامعة العربية قبل دور انعقاده المقبل الذى يتوقع أن تكون قضية تحديث الميثاق أحد بنود جدول أعماله.

ومن ناحيتها، فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ترحب بهذه المبادرة وتشيد بها، باعتبارها تلبى أحد المطالب الأساسية للمدافعين عن حقوق الإنسان فى تعزيز المنظومة العربية لحقوق الإنسان.

منظمة التضامن الأفرو آسيوى تحتفل بذكرى تأسيسها الخامسة والأربعين

تحتفل منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية فى يناير/كانون ثان المقبل بالذكرى الخامسة والأربعين لتأسيسها وانطلاق نشاطها الهادف لرفع راية الدفاع عن الشعوب المقهورة واعتماد الدبلوماسية الشعبية للتأثير فى معالجات الإشكاليات التى تواجه شعوب العالم الثالث، عبر التعاقد بين المنظمات والهيئات الشعبية العالمية المختلفة.

وفى سياق نشاطها العام، عقدت المنظمة ندوة حول "التنمية والبيئة .. من ستوكهولم إلى جوهانسبرج .. تقييم النتائج وسبل الاستمرار" ضمت نخبة من الخبراء والمتخصصين فى مجالات التنمية وحقوق الإنسان والمرأة وممثلى منظمات المجتمع المدنى المعنية.

المنظمة العربية فى الأردن تعد للاحتفال باليوم العالمى لحقوق الإنسان

اتخذت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن عدداً من التحضيرات لإقامة احتفال بالعيد ٥٤ لليوم العالمى لحقوق الإنسان يوم ٩ ديسمبر/كانون أول المقبل بمقر المركز الثقافى الملكى بعمان.

وقد تلقى الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة دعوة لحضور الاحتفال وإلقاء كلمة فى المناسبة، والتى ينتظر أن يحضرها عدد من الشخصيات الأردنية البارزة وممثلى منظمات حقوق الإنسان.

المنظمات العربية لحقوق الإنسان تندد بتقرير الووتش عن الأراضى الفلسطينية المحتلة

نددت مختلف المنظمات العربية والفلسطينية لحقوق الإنسان بتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان الدولية "هيومان رايتس ووتش" بشأن الأراضى الفلسطينية المحتلة، وهو التقرير الذى ألقى باللائمة على فصائل المقاومة الفلسطينية التى نوع عنها التقرير صفة مشروعيتها المقرة واتهمها بارتكاب جرائم ضد الإنسانية من خلال لجوئها المستمر للعمليات الفدائية والاستشهادية.

بل واعتبر ممثلو منظمة الووتش الأمريكية أن الشهداء الذين نفذوا عمليات استشهادية هم "مجرمو حرب وليسوا بأى حال شهداء"، بل وطالب التقرير بمحاسبة الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لأنه "يتقاعس عن اتخاذ الإجراءات الملموسة لوقف هذه العمليات"، كما أن كبار قادة حركات مثل حماس والجهاد الإسلامي وكتائب الجبهة الشعبية وكتائب الأقصى لم يحاسب قادتهم السياسيون بحسب تقرير المنظمة الأمريكية.

وهذا التناول الغريب للمأساة التى يعانيها الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال حدا بالمنظمات العربية والفلسطينية لحقوق الإنسان بالرد على هذا التشويه الذى لا يمكن أن يخلو من تعمد لقضية الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة والثابتة والتى تجنبها التقرير.

وقد حرص ممثلو أفرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظماتها العضوه على تسجيل رفضهم لهذا التقرير عبر التصريحات الصحفية، وأصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا بياناً أشارت فيه إلى أن التقرير أنكر الحق الفلسطينى المشروع فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى، وأنه قد أغفل تماماً نضال الشعب الفلسطينى وتبنى رؤية منحازة لإسرائيل، وطالبها بمراجعة موقفها ورؤاها غير المؤسسة على شرعة حقوق الإنسان.

كما أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بياناً جاء فيه أن التقرير اعتمد صياغة تقلل من سياق الجرائم الإسرائيلية المتفاقمة، وهو الذى يشكل العامل الوحيد لمشروعية العمليات، كما عكست هذه الصياغة فهماً واحداً باتجاه أن الإسرائيليون مجنى عليهم فى مواجهة الجناة الفلسطينيين، وبهذا فقد أسقط التقرير الجريمة الأكبر المتمثلة فى الاحتلال والعدوان والحصار والتجويع.....

وأكد مركز غزة لحقوق الإنسان أن التقرير يخالف مبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان واتفاقات جنيف وتغفل مشروعية الحق فى المقاومة وحق الشعوب فى تقرير مصيرها، كما أشارت جمعية القانون إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضى الفلسطينية وتعتبر الشعب الفلسطينى خاضعاً للاحتلال وبالتالى فمن حقه المقاومة، وأن القانون الدولى لا يوفر أية حقوق للاحتلال سواء كان مدنياً أو عسكرياً.

وأكدت المنظمات الفلسطينية والعربية أن التقرير يشوه الحقائق ويقضى على أى بقايا مصداقية للمنظمة الأمريكية، وطالبتها بضرورة الاعتذار عن هذا التقرير.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

***

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى : ٩١ شارع المير غنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني :
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ٢٥ديناراً	الأردن ١٦ ديناراً
مصر ٥٠ جنيهاً	المغرب ١٦٦درهم
تونس ١٦ ديناراً	بقية الأقطار ٥٠

دولاراً أمريكياً تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738